IJDJL المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع

المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٢٤

تقييم فعالية آليات مراقبة الأسعار في الحد من احتكار السلع الأساسية في مصر

معرف الوثيقة الرقمى (DOI) : 10.21608/IJDJL.2024.268986.1249

الصفحات ٦٧٢ - ٧٢٢

المعتصم بالله مصطفى البحراوي

مدرس، قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر

المراسلة: المعتصم بالله مصطفى البحراوي، مدرس، قسم الاقتصاد السياسي والتشريعات الاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، مصر.

البريد الإلكتروني: al_moatassem@mans.edu.eg

تاريخ الإرسال: ٠٩ فبراير ٢٠٢٤، **تاريخ القبول:** ٢٣ مارس ٢٠٢٤

نسق توثيق المقالة: المعتصم بالله مصطفى البحراوي، تقييم فعالية آليات مراقبة الأسعار في الحد من احتكار السلع الأساسية في مصر، المجلة الدولية للفقه والقضاء والتشريع، المجلد ٥، العدد ٣، ٢٠٢٤، صفحات (٦٧٢ - ٧٢٢).

IJDJL International Journal of Doctrine, Judiciary, and Legislation

Volume 5, Issue 3, 2024

Evaluating the Effectiveness of Price Monitoring Mechanisms in Reducing the Monopoly of Essential Goods in Egypt: A Comparative Analytical Study

DOI:10.21608/IJDJL.2024.268986.1249

Pages 672 - 722

AlMoatassem Mostafa

Department of Political Economy, Faculty of Law, Mansoura University

Correspondance: AlMoatassem Mostafa, Department of Political Economy, Faculty of Law, Mansoura University.

E-mail: al_moatassem@mans.edu.eg

Received Date: 09 February 2024**, Accept Date :** 23 March 2024

Citation: AlMoatassem Mostafa, Evaluating the Effectiveness of Price Monitoring Mechanisms in Reducing the Monopoly of Essential Goods in Egypt: A Comparative Analytical Study, International Journal of Doctrine, Judiciary and Legislation, Volume 5, Issue 3, 2024 (672-722).

Print ISSN: 2682-4213 Online ISSN: 2682-4221

الملخص

يهدف هذا البحث إلى تحليل نقاط القوة والضعف لآليات مراقبة الأسعار لبيان مدى فعاليتها في الحد من احتكار السلع الأساسية في مصر. سيقوم البحث بتحليل تأثير سياسات مراقبة الأسعار على المنافسة في السوق، ورفاهية المستهلك، وتوافر السلع الأساسية واستقرار أسعارها. ومن خلال مقارنة آليات مراقبة الأسعار في مجموعة من الدول المختلفة، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقترحات وتوصيات حول الاستراتيجيات الأكثر فعالية لمعالجة الممارسات الاحتكارية في السوق المصرية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية. تتبنى الدراسة منهجية مختلطة الأساليب، حيث تجمع الدراسة بين البيانات النوعية والكمية. ويظهر المنهج التحليلي في تحليل البيانات الثانوية من المصادر المتنوعة حول هيكل السوق والتسعير والإنتاج والاستهلاك للسلع الأساسية في مصر. كما يظهر المنهج المقارن في دراسة آليات مراقبة الأسعار المختلفة المطبقة في مصر ومقارنتها مع الآليات المماثلة المستخدمة في دول أخرى. ويشمل ذلك دراسات حالة لدول في مناطق مختلفة مثل الخليج العربي، الاتحاد الأوروبي، وآسيا. وقد انتهت الدراسة إلى أن فعالية التدابير الحكومية لضبط ومراقبة الأسعار في مصر تعتمد على تنفيذها على المدى الطويل، والتكيف مع الظروف المتغيرة، واستمرار الجهود لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تساهم في الأزمة. كما تتأثر فعالية آليات مراقبة الأسعار في مصر إلى حد كبير بحالة عدم اليقين التي تشهدها الأسواق المصرية نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وعدم استقرار سعر صرف العملة المحلية. وبدراسة تجارب الدول المختلفة في الرقابة على أسعار السلع الأساسية، تبين وجود تنوع كبير في الآليات التي تطبقها تلك الدول لضبط الأسواق ولإحكام السيطرة على أسعار السلع الأساسية.

الكلمات المفتاحية: التضخم، مصر، الرقابة على الأسعار، ضبط الأسعار، السلع الأساسية.

Abstract

This research aims to analyze the strengths and weaknesses of price monitoring mechanisms to determine their effectiveness in curbing the monopoly of essential goods in Egypt. The research will analyze the impact of price control policies on market competition, consumer welfare, and the availability and price stability of essential goods. Through comparing price monitoring mechanisms in a variety of countries, this study aims to offer suggestions and recommendations regarding the most effective strategies to address monopolistic practices in the Egyptian market amid the current economic crisis. The study adopts a mixed-methods approach, combining both qualitative and quantitative data. The analytical approach is evident in the analysis of secondary data from various sources about market structure, pricing, production, and consumption of essential goods in Egypt. The comparative approach is reflected in the study of different price monitoring mechanisms applied in Egypt and comparing them with similar mechanisms used in other countries. This includes case studies of countries in different regions such as the Gulf Arab states, the European Union, and Asia. The study concludes that the effectiveness of government measures for price

control and monitoring in Egypt depends on their long-term implementation, adaptation to changing conditions, and continued efforts to address the fundamental economic and social factors contributing to the crisis. The effectiveness of price monitoring mechanisms in Egypt is also greatly affected by the uncertainty in the Egyptian markets due to the deteriorating economic situation and the instability of the local currency exchange rate. By studying the experiences of different countries in controlling the prices of essential goods, it was found that there is a great variety in the mechanisms applied by these countries to regulate the markets and control the prices of essential goods.

key Words: Inflation, Egypt, Price Controls, Basic Commodities.

المقدمة

تعاني دول العالم من تداعيات تفاعل ثلاث أزمات عالمية معاصرة: تغير المناخ، كوفيد ١٩، والنزاعات المسلحة. وهو ما يطلق عليها (The ٣ COVID – C's-١٩, Climate Change & Conflict). فقد شهد سبتمبر ٢٠٢١ انعقاد قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية (UNFSS) في نيويورك. وركزت تلك القمة على تلك الأزمات كمسبب رئيسي لاضطراب النظم الغذائية وتهديد التقدم الأخير في التخفيف من الجوع وسوء التغذية ونقص التغذية.[١] تؤثر تلك الأزمات الثلاثة على خمسة وسطاء (٥ F's: Food, Fodder, Finance, Fertiliser & Fuel) تعتمد عليها الأنظمة الغذائية: وهي تشمل الجغرافيا السياسية لأنظمة الغذاء، الأسمدة، التمويل، الأعلاف، والوقود العالمية (شكل رقم ١).[٢] ونظرًا لهشاشة النظام العالمي للإمدادات الغذائية وتعرضه لتأثيرات كل وسيط على حدة، يمكن لتفاعل تلك الأزمات والوسطاء تعظيم الآثار السلبية على الأمن الغذائي.[٣] فعلى سبيل المثال، يترتب على انخفاض توافر الأغذية آثار مالية (والعكس صحيح). كما يؤثر نقص التغذية على القدرة على إنتاج الغذاء، ويمكن أن يؤدي نقص توافر الغذاء إلى نزاع (والعكس صحيح)، في حين أن تغير المناخ يمكن أن يسبب كليهما.[٤]

[1] Molly Anderson et al., "Debrief on the United Nations Food Systems Summit (UNFSS)," Journal of Agriculture, Food Systems, and Community Development 11, no. 2 (2022): p.14.

[2] Sheryl L Hendriks et al., "Global Environmental Climate Change, Covid-19, and Conflict Threaten Food Security and Nutrition," bmj 378 (2022): p.1.

[3] Ibid.

[4] Ibid.

شكل رقم ١: تفاعل الثلاث أزمات العالمية مع الخمس وسطاء الأساسية للأنظمة الغذائية

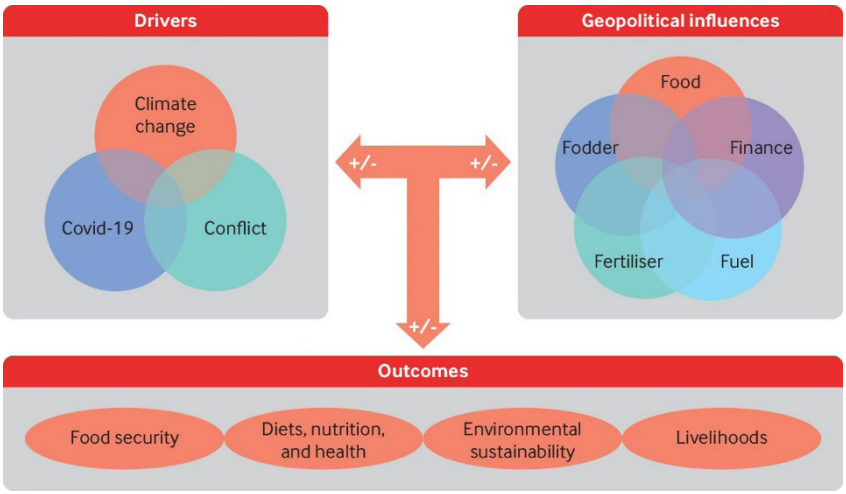

المصدر: (Hendriks et al. 2022)

وفي ظل تلك التحديات العالمية، فقد تأثر استقرار النظم الاجتماعية والاقتصادية في مصر بتلك الأزمات. فعلى سبيل المثال، ومثل معظم الأسواق الناشئة، كان الوباء العالمي بمثابة صدمة هائلة للاقتصاد المصري. ومع ذلك، كانت مصر واحدة من دول الأسواق الناشئة القليلة التي شهدت معدل نمو إيجابي في عام ٢٠٢٠ بفضل استجابة الحكومة في الوقت المناسب، وفترة الإغلاق القصيرة والاقتصاد المصري المتنوع نسبيًا.[٥] وعلى صعيد متصل، فإن مصر معرضة بشدة لموجات الحر وارتفاع مستوى سطح البحر وزيادة ملوحة التربة والتصحر، مما يؤدي إلى آثار مدمرة محتملة على اقتصاد الدولة والأمن الغذائي وصحة الأفراد ورفاههم.[٦]،[٧] بالإضافة إلى ذلك، ومع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢، تشكل أزمة الأمن الغذائي في مصر الآن تهديدًا وجوديًا لاقتصادها.[٨]،[٩] فقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع الأسعار إلى مستويات غير مستدامة لمصر، مما أدى إلى زيادة أسعار القمح بنسبة ٤٤٪.[١٠] كما أن الحرب تهدد أيضًا إمدادات مصر المادية من القمح، باعتبار أن ٨٥٪ من واردات القمح تأتي من روسيا وأوكرانيا.[١١]

تاريخياً، تتدخل الحكومة المصرية في إدارة ودعم السلع الأساسية مثل الغذاء والوقود والكهرباء. ويشمل ذلك دعم الغذاء والوقود، ومراقبة أسعار المواد الغذائية الأساسية، والمؤسسات المملوكة للدولة في مجالات مثل

---

[٥] المعتصم بالله مصطفى، «دور السياسات المالية في مواجهة تداعيات كورونا مع الإشارة لمصر»، مجلة جامعة الدلتا للعلوم والتكنولوجيا، المجلد ١، العدد ٤، (٢٠٢١): ص١٨٤.

[6] Helmy M Eid, Samia M El-Marsafawy, and Samiha A Ouda, "Assessing the Economic Impacts of Climate Change on Agriculture in Egypt: A Ricardian Approach," World Bank Policy Research Working Paper, no. 4293 (2007) p.13.

[7] Soha M Mostafa et al., "Potential Climate Change Impacts on Water Resources in Egypt," Water 13, no. 12 (2021): p.8.

[8] Ashraf Elsafty and Islam Mahmoud, "The Consequences of Ukraine-Russia Crisis: The Case of International Trade and Prices' Behavior in Egypt," Business and Management Studies 8, no. 2 (2022): p.48.

[9] Michaël Tanchum, "The Russia-Ukraine War Has Turned Egypt's Food Crisis into an Existential Threat to the Economy," Middle East Institute: Washington, DC (2022): p.1.

[10] Ibid.

[11] Ibid.

استيراد المواد الغذائية وتوزيعها.[١٢] وتعتمد مصر بشكل كبير على واردات العديد من السلع الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات السوق المحلية. ويعتبر القمح، وهو مكون رئيسي في النظام الغذائي المصري، من أبرز السلع المستوردة بشكل أساسي من روسيا وأوكرانيا. كما تستورد مصر كميات كبيرة من اللحوم من السودان وإثيوبيا، والذرة من فرنسا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى سلع أساسية أخرى مثل الشاي والقهوة والزيوت من بلدان مختلفة مثل البرازيل والاتحاد الأوروبي وجنوب شرق آسيا.[١٣] وتوضح إحصائيات عام ٢٠٢١ الاعتماد الكبير على الواردات من السلع الغذائية. فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة واردات مصر من اللحوم الحية والمجمدة خلال الأشهر العشرة الأولى من عام ٢٠٢١ حوالي ١,٠٣٧ مليار دولار أمريكي، وبلغت قيمة واردات الشاي والقهوة ٤٤٨ مليون دولار أمريكي، بينما بلغت قيمة واردات السكر والعسل الأسود حوالي ٤٠٠ مليون دولار أمريكي، وبلغ حجم واردات البقوليات ٤٣٠ مليون دولار أمريكي في نفس الفترة، وأخيرًا، بلغت قيمة واردات مصر من الزيوت حوالي ١,٤ مليار دولار أمريكي.[١٤]

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، كانت مصر تتجه نحو تحرير بعض هذه المجالات، بما في ذلك خفض الدعم على الوقود والكهرباء والسماح بمزيد من مشاركة القطاع الخاص.[١٥] ومع ذلك، لا تزال الحكومة تلعب دورًا رئيسيًا. وفي السنوات الأخيرة، واجهت مصر تحديات في تلبية الطلب على الخبز المدعوم واضطرت إلى استيراد القمح بكثافة. كما تكررت أزمات في عدد من السلع الأساسية خلال العامين الماضيين بما في ذلك الأرز،[١٦] الزيوت،[١٧] والسكر.[١٨] وبشكل عام، لا يزال الإطار المؤسسي خاضعًا لهيمنة الإدارة الحكومية ولكنه يتحرك ببطء نحو المزيد من مشاركة القطاع الخاص وتقليل التدخل الحكومي. ومع ذلك، تحتفظ الحكومة بسيطرة قوية على الأسعار وتوزيع السلع الأساسية.[١٩]

إشكالية البحث

تكمن الإشكالية الأساسية للبحث في الإجابة على مجموعة من التساؤلات كالآتي:

١. ما هو الإطار التشريعي المنظم لتداول وتسعير السلع الأساسية في مصر؟

---

[12]Moustafa Abdalla and Sherine Al-Shawarby, "The Tamween Food Subsidy System in Egypt," The 1.5 Billion People Question 107 (2017) p.109.

[13]Olivier Ecker et al., Nutrition and Economic Development: Exploring Egypt's Exceptionalism and the Role of Food Subsidies (Intl Food Policy Res Inst, 2016): p.39.

[١٤]الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «مجموع اجمالى قيمة الواردات للسلع الغذائية»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تم الإطلاع بتاريخ ١٢ نوفمبر ٢٠٢٣، https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=5760

[15]Auktor, Georgeta Vidican, and Markus Loewe. Subsidy reforms in the Middle East and North Africa: strategic options and their consequences for the social contract. No. 12/2021. Discussion Paper (2021): p.3.

[١٦]محمد غريب وريهام سعيد، «طلب إحاطة بشأن «أزمة الأرز»: يجب ملاحقة المحتكرين»، مقال منشور في المصري اليوم، تم الإطلاع بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٣، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3030214

[١٧]أماني محمد، «هل تعاني مصر من أزمة في الزيوت؟.. «الصناعات الغذائية» توضح»، مقال منشور في المصري اليوم، تم الإطلاع بتاريخ ١٣ نوفمبر ٢٠٢٣، https://www.almasryalyoum.com/news/details/2789101

[١٨]تقى الحكيم، «القصة الكاملة لأزمة السكر في الأسواق وكيف ستواجهها الحكومة»، مقال منشور في المصري اليوم، تم الإطلاع بتاريخ ٢٥ نوفمبر ٢٠٢٣، https://www.almasryalyoum.com/news/details/3033490

[19]Imane Helmy, Hebatallah Ghoneim, and Khalid Siddig, "Progressive or Regressive: Rethinking Subsidies Reforms in Egypt," in International Conference on Economic Modeling and Data Science (EcoMod2019) (Ponta Delgada, Azores, Portugal 2019): p.4.

٢. ما هو الإطار المؤسسي المنظم لتداول وتسعير السلع الأساسية في مصر؟
٣. ما هي السياسات الحالية التي تتبناها الحكومة المصرية لتنظيم تداول وتسعير السلع الأساسية؟
٤. إلى أي مدى تؤثر آليات مراقبة الأسعار على المنافسة في السوق وتساهم في الحد من احتكار السلع الأساسية في مصر؟
٥. كيف أثرت آليات مراقبة الأسعار على توافر السلع الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها للمستهلكين المصريين؟
٦. ما هي العوامل الأساسية التي تساهم في نجاح أو فشل آليات مراقبة الأسعار في مصر؟
٧. هل هناك أي عواقب غير مقصودة مرتبطة بسياسات التحكم في الأسعار، مثل النقص أو الأسواق السوداء؟
٨. كيف تنظم الدول الأخرى تداول وتسعير في السلع الأساسية؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إجراء دراسة شاملة ومقارنة لتقييم مدى فعالية آليات مراقبة الأسعار في الحد من احتكار السلع الأساسية في مصر من خلال تحليل نقاط القوة والضعف الخاصة بالإطار التنظيمي لتداول وتسعير السلع الأساسية. سيقوم البحث بتحليل تأثير سياسات مراقبة الأسعار على المنافسة في السوق، ورفاهية المستهلك، وتوافر السلع الأساسية واستقرار أسعارها. ومن خلال مقارنة آليات مراقبة الأسعار في مجموعة من الدول المختلفة، تهدف هذه الدراسة إلى تقديم مقترحات وتوصيات حول الاستراتيجيات الأكثر فعالية لمعالجة الممارسات الاحتكارية في السوق المصرية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية.

أهمية البحث

توفر الدراسة وسيلة لتقييم فعالية آليات مراقبة الأسعار الحالية في مصر. وتساعد الدراسة في تقييم تأثير آليات مراقبة الأسعار على رفاهية المستهلك والقدرة على تحمل تكاليف السلع الأساسية. فهي تسمح بقياس رضا المستهلك، والوصول إلى السلع الأساسية، والمقايضات المحتملة بين مراقبة الأسعار والمنافسة في السوق. تعتبر هذه المعلومات ضرورية لضمان فعالية سياسات مراقبة الأسعار في حماية مصالح المستهلك. ومن خلال تقييم نتائج وتأثيرات السياسات الحالية، يمكن للأطراف ذوي الصلة تحديد مجالات التحسين والتوصية بتعديلات السياسات أو الأساليب البديلة لتعزيز فعالية ضوابط الأسعار. تساعد الدراسة أيضًا في تحديد العواقب المحتملة غير المقصودة المرتبطة بآليات مراقبة الأسعار، مثل النقص أو الأسواق السوداء أو التشوهات في سلاسل التوريد. ومن خلال فهم هذه المخاطر، يستطيع صناع السياسات تصميم سياسات تعمل على تخفيف النتائج السلبية وضمان حسن سير الأسواق. ومن خلال الدراسة المقارنة، يمكن للدراسة تحديد أفضل الممارسات والدروس المستفادة من مختلف الدول التي نفذت آليات ناجحة لمراقبة الأسعار. ويمكن لهذه المعرفة أن توجه صناع السياسات في تبني استراتيجيات أثبتت فعاليتها في الحد من الممارسات الاحتكارية وتعزيز المنافسة العادلة في السوق.

فرضيات البحث

تتضح الفرضية الأساسية للدراسة في أن عدم اليقين في السوق وتقلبات أسعار الصرف يؤثران بشكل كبير على فعالية آليات مراقبة الأسعار في الحد من احتكار السلع الأساسية في مصر. كما تفترض الدراسة أن سياسات دعم المستهلك تؤدي إلى تشويه الحوافز التي تدفع الشركات الخاصة إلى الدخول والمنافسة في أسواق السلع الأساسية. وأخيرًا، تفترض الدراسة أن تبني سياسات المنافسة المناسبة المقترنة بالإعانات أكثر فعالية من مراقبة الأسعار.

الدراسات السابقة

وقد قامت العديد من الدراسات بتحليل آثار سياسات مراقبة الأسعار للسلع الأساسية في مصر وغيرها من الدول، وذلك على النحو التالي:

- Guenette, Justin Damien. "Price Controls: Good Intentions, Bad Outcomes." World Bank Policy Research Working Paper 9212 (2020).

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى انتشار وتأثير الضوابط على الأسعار في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، وتحليل التحديات التي تفرضها مراقبة الأسعار على النمو والتنمية والسياسات الحكومية. كما يهدف البحث إلى استكشاف إصلاحات أنظمة مراقبة الأسعار وتأثيرها ومناقشة الآثار المترتبة على السياسات المتعلقة بضوابط الأسعار والبدائل المحتملة. وفي سبيل ذلك، قام الباحث بتجميع مجموعة بيانات لكل دولة تنتمي لفئة الأسواق الناشئة والبلدان النامية في منظمة التجارة العالمية، مع تقديم تفاصيل المنتجات الخاضعة لمراقبة الأسعار. وقام الباحث بتحليل مجموعة البيانات جنبًا إلى جنب مع المعلومات التفصيلية حول التدفقات التجارية على مستوى الدولة لتقييم مدى انتشار وتأثير مراقبة الأسعار. كما قام الباحث بمراجعة دراسات الحالة والأدلة التجريبية لفهم عواقب مراقبة الأسعار. وتوصلت الدراسة إلى أن تعتبر مراقبة الأسعار أكثر شيوعًا في اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات المتقدمة، وخاصة بالنسبة للطاقة والسلع المرتبطة بالغذاء. ورغم أن المقصود من مراقبة الأسعار هو خدمة أهداف اجتماعية واقتصادية، فإنها كثيرًا ما تعمل على تقويض النمو والتنمية، وتفرض أعباء مالية، وتضعف فعالية السياسة النقدية. وقد أدت الإصلاحات في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية إلى تقليص نطاق ضوابط الأسعار، واختيار سياسات وتنظيمات أقوى للمنافسة، مما أظهر آثارًا إيجابية على معدلات الفقر وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال. وتشير الدراسة إلى أن استبدال ضوابط الأسعار بشبكات أمان اجتماعي وإصلاحات هيكلية يمكن أن يكون في صالح الفقراء ويدعم النمو.

- Aparicio, Diego, and Alberto Cavallo. "Targeted price controls on supermarket products." Review of Economics and Statistics 103, no. 1 (2021).

تهدف الدراسة إلى فهم آثار ضوابط الأسعار على التضخم، وتوافر المنتجات، وتقلبات الأسعار. وتسعى أيضًا إلى فحص الاستراتيجيات التي تستخدمها الشركات للتعامل مع احتمال انخفاض الأرباح بسبب ضوابط الأسعار. استخدم الباحثون تقنيات البحث على الإنترنت لجمع الأسعار اليومية للسلع الخاضعة للرقابة وغير الخاضعة للرقابة في الفترة من أكتوبر ٢٠٠٧ إلى مايو ٢٠١٥. وتم جمع هذه البيانات من أحد أكبر محلات السوبر ماركت

في الأرجنتين، والتي تضمنت ما يقرب من ١,٤ ألف منتج كان خاضعًا لمراقبة الأسعار خلال فترة معينة لفحص التأثيرات السابقة واللاحقة للتحكم في الأسعار من المنظور الجزئي والكلي. ووجدت الدراسة أن ضوابط الأسعار تميل إلى فرضها على السلع ذات الأوزان الكبيرة في سلة مؤشر أسعار المستهلك (CPI) وعلى الأصناف التي تبيعها العلامات التجارية الرائدة. ومع ذلك، فقد تبين أن تأثير ضوابط الأسعار على التضخم الإجمالي كان مؤقتا وصغيراً. وقد تم بيع البضائع الخاضعة للرقابة بأسعار (الاتفاق الحكومي)، والتي كانت في المتوسط أقل بنسبة ٣,٣٪ عما كانت عليه قبل السيطرة. وعادة ما يتم تعويض هذا السعر المنخفض بزيادة مماثلة في الأسعار بمجرد تخفيف الضوابط. وخلافا للاعتقاد الشائع، وجدت الدراسة أن السلع الخاضعة للرقابة نادرًا ما يتم إيقافها وأن توافرها العام كان مماثلًا للسلع غير الخاضعة للرقابة. ولكن كان هناك احتمالية أكبر لنفاد مخزون السلع الخاضعة للرقابة مؤقتًا، لكن نفاد المخزون كان قصير الأجل ولم يتم إيقاف البضائع إلا في بعض الأحيان. ووجدت الدراسة أيضًا أدلة على أن الشركات قامت بتوسيع خط إنتاجها بأصناف جديدة بأسعار أعلى لتعويض هوامش الربح المنخفضة بسبب التحكم في الأسعار.

- Abdalla, Moustafa, and Sherine Al-Shawarby. "The Tamween food subsidy system in Egypt." The 1.5 Billion People Question 107 (2017).

تستعرض هذه الدراسة التطور التاريخي لنظام دعم الغذاء في مصر، وتسلط الضوء على الإصلاحات والابتكارات الرئيسية التي يجري تنفيذها فيما يخص هذا النظام. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة كبيرة من التقارير الحكومية وتقدم معلومات وبيانات، معظمها غير منشور سابقًا، من مصادر رسمية، وهي وزارة التموين والتجارة الداخلية والهيئة العامة للسلع التموينية. بالإضافة إلى ذلك، استخدمت الدراسة التقارير الإعلامية واستطلاع آراء المستفيدين لملء بعض الفجوات المعرفية حول وجهات نظر المستفيدين. وانتهت الدراسة إلى أن تطور نظام الأمن الغذائي في مصر من الدعم العيني إلى نظام يشبه القسائم. كما أنه من الممكن أن يوفر فهم الإصلاحات الأخيرة التي أجرتها مصر في مجال دعم الغذاء دروسًا مهمة للدول التي تفكر في إصلاح برامج شبكات الأمان الاجتماعي الخاصة بها. أدخلت الحكومة إصلاحات تحويلية على نظام دعم شامل، ولكن غير فعال خلال فترة من عدم الاستقرار السياسي للبلاد. وكان لتغيير سلوك الموردين والمستهلكين من خلال الحوافز أثر إيجابي على قبول الإصلاح. وقد تم تطبيق التكنولوجيا اللازمة لجعل البطاقات الذكية أكثر تخصيصًا وأمانًا، مثل القياسات الحيوية، بنجاح في مصر. وبالمثل، فقد تحسنت سلسلة التوريد الحالية بشكل كبير عند الطرف المستفيد من خلال استخدام التكنولوجيا والتمويل القائم على المخرجات أو نظام يشبه القسائم. ولكن يجب معالجة الطرف الآخر من سلسلة توريد النظام الغذائي (المشتريات والتخزين وطحن القمح والتوزيع) بشكل متساوٍ.

- Helmy, Imane, Hebatallah Ghoneim, and Khalid Siddig. "Progressive or Regressive: Rethinking Subsidies Reforms in Egypt." International Conference on Economic Modeling and Data Science (EcoMod2019) in Ponta Delgada, Azores, Portugal on July10-12, 2019.

تهدف الدراسة إلى تحليل الأثر الاقتصادي لإزالة الدعم التنازلي وإعادة تخصيص المدخرات لدعم تصاعدي

للفقراء في مصر. والسؤال الرئيسي للبحث هو: «ما هو الأثر الاقتصادي لإزالة الدعم التنازلي وتخصيص المدخرات للدعم التصاعدي للفقراء في مصر؟» وبالنسبة للمنهجية المستخدمة في الدراسة، فهي نموذج على مستوى الاقتصاد، وتحديدًا نموذج التوازن العام القابل للحساب (CGE) المسمى STAGE١، والذي تتم معايرته وفقًا للبيانات التي تمثل الاقتصاد المصري. يتضمن النموذج مجموعات ومعادلات مختلفة تلتقط التدفق الدائري الكامل للمدفوعات/الدخل في الاقتصاد. يتم تحديد تقنيات الإنتاج من حيث مرونة الاستبدال الثابتة المتداخلة (CES) بينما يتم تمثيل الإنفاق الاستهلاكي للأسرة بواسطة دالة المرافق Stone-Geary. يتضمن النموذج أيضًا تصنيفًا للدعم إلى تنازلي وتصاعدي ومناصر للفقراء بناءً على توزيعه عبر شرائح الدخل المختلفة. وتُظهِر نتائج عمليات المحاكاة أن إزالة دعم الطاقة التنازلي لتمويل دعم تصاعدي للأغذية والطاقة لصالح الفقراء له تأثير تصاعدي على رفاهية الأسر، مع حدوث التحسينات الأكثر أهمية بين الشرائح الخمسية المنخفضة والمتوسطة للدخل في المناطق الريفية والحضرية. وخلصت الدراسة إلى أن الجمع بين التحويلات النقدية المستهدفة وتمويل الإعانات التصاعدية لمصلحة للفقراء يؤدي إلى تحسن أعلى في رفاهة الأسر الفقيرة وزيادة طفيفة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

- Elrasheed, Mutasim Mekki. "Strategic Food Reserve Management and Food Security in Saudi Arabia." In Food and Nutrition Security in the Kingdom of Saudi Arabia, Vol. 1: National Analysis of Agricultural and Food Security, pp. 405-424. Cham: Springer International Publishing, 2024.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل نظام الاحتياطي الاستراتيجي وإدارته كأداة لاستدامة الأمن الغذائي في المملكة العربية السعودية. كما تسلط الضوء على دور الهيئة العامة للأغذية في إدارة الاحتياطيات الغذائية الاستراتيجية وتحقيق الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، فهي تصف مواقع وقدرات مرافق التخزين، طرق شراء الحبوب، ممارسات بيع وتوزيع الحبوب، وشركات مطاحن الدقيق في المملكة العربية السعودية. وانتهت الدراسة إلى أنه من الواضح أن قطاع الأعمال الخاص قد انخرط بشكل كامل في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ لخصخصة قطاع مطاحن الدقيق. وهذا دليل أيضًا على أن سعة تخزين الحبوب تتزايد بمرور الوقت ويتم توزيعها في جميع أنحاء البلاد. علاوة على ذلك، لدى المملكة العربية السعودية هيئة راسخة تسمى لجنة وفرة السلع (CAC)، تتألف من ممثلين عن مؤسسات مختلفة، بما في ذلك الهيئة العامة للغذاء والدواء، المسئولة عن مراقبة الاحتياطيات الاستراتيجية الغذائية في المملكة. ومن أجل القيام بذلك، استخدمت اللجنة أنظمة إنذار مبكر نشطة لتحديد مستويات المخزون الغذائي في البلاد وتحديد الإجراءات المطلوبة وفقًا لذلك. تتراوح الإجراءات بين توفير التمويل والدعم و/أو الشراء المباشر للمواد الغذائية الحيوية. وهذا أيضًا دليل على أن الهيئة العامة للغذاء نجحت في الحفاظ على احتياطي غذائي ثابت خلال الأوقات الحرجة.

منهجية البحث

تتبنى الدراسة منهجية مختلطة الأساليب، حيث تجمع الدراسة بين البيانات النوعية والكمية. وسوف يتم جمع البيانات الكمية والنوعية من مصادر متعددة، مثل الدراسات السابقة، تقارير الوكالات الحكومية، ودراسات السوق، وتقارير الصناعة. وستوفر هذه البيانات رؤى حول طبيعة السوق، واتجاهات التسعير،

وتصورات المستهلكين، وتأثير مراقبة الأسعار على السلع الأساسية. وتتضمن الدراسة مراجعة شاملة لتلك الدراسات والتقارير الحكومية ووثائق السياسة المتعلقة بآليات مراقبة الأسعار وسياسة المنافسة والاحتكار فيما يخص السلع الأساسية. ويظهر المنهج التحليلي في تحليل البيانات الثانوية من المصادر السابق ذكرها حول هيكل السوق والتسعير والإنتاج والاستهلاك للسلع الأساسية في مصر. كما يظهر المنهج المقارن في دراسة آليات مراقبة الأسعار المختلفة المطبقة في مصر ومقارنتها مع الآليات المماثلة المستخدمة في دول أخرى. ويشمل ذلك دراسات حالة لدول في مناطق مختلفة مثل الخليج العربي، الاتحاد الأوروبي، وآسيا.

وبالنسبة للنطاق المكاني للدراسة، فيشمل سوق السلع الأساسية في مصر بالإضافة إلى بعض التجارب المقارنة في دول مثل المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة، الاتحاد الأوروبي، والهند. ويشمل النطاق الزماني للدراسة عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣، حيث شهدت تلك الفترة التي أعقبت الوباء العالمي مجموعة من النزاعات المسلحة على الساحة الدولية، والتي كانت بالغة الأثر على الاقتصاد العالمي والاقتصاد المصري على وجه الخصوص.

ويتضمن نطاق تلك الدراسة أهم السلع الأساسية في جمهورية مصر العربية طبقًا للمؤسسات الحكومية المعنية وتشمل: الحبوب والبقول، الخضروات والفاكهة الطازجة، اللحوم المحلية الطازجة والمستوردة، الطيور الحية والمجمدة والبيض، الأسماك الطازجة والمجمدة، الألبان ومنتجاتها، العطارة، والزيوت. يطلق المختصون تلك السلع مسمى (سلع الأزمات) نظرًا لاستهلاك المصريين لها بكثرة واعتمادهم على استيراد بعضها بالكامل أو بكميات كبيرة بسبب الفجوة الكبيرة بين الإنتاج المحلي والاستهلاك

خطة البحث

تم تقسيم الدراسة على النحو الآتي:

- المقدمة
- مبحث تمهيدي: ماهية آليات مراقبة الأسعار
- المبحث الأول: نظرة عامة على الوضع الاقتصادي في مصر
- المبحث الثاني: الإطار التشريعي لتداول وتسعير السلع الأساسية
- المبحث الثالث: الإطار المؤسسي لتداول وتسعير السلع الأساسية
- المبحث الرابع: السياسات الحالية لتنظيم تداول وتسعير السلع الأساسية في مصر
- المبحث الخامس: نظرة عامة على النماذج الدولية في تنظيم تجارة السلع الأساسية
- المناقشة والنتائج
- التوصيات
- الخاتمة

مبحث تمهيدي: ماهية آليات مراقبة الأسعار

المطلب الأول: مفهوم وأهداف آليات مراقبة الأسعار

تشير مراقبة الأسعار إلى الآليات الحكومية التي تنظم الأجور أو الأسعار أو معدلات تغيرها.[٢٠] وتتنوع تلك الآليات بين تشريعات، ومؤسسات، وسياسات لتنظيم تداول وتسعير السلع والخدمات الأساسية. ويمكن للحكومات أن تفرض مثل هذه الآليات على مجموعة واسعة من السلع والخدمات، أو بشكل أكثر شيوعًا، على سوق سلعة واحدة. ويمكن للحكومات إما التحكم في ارتفاع الأسعار من خلال وضع أسقف للأسعار (Price Ceilings)، مثل وضع ضوابط لتحديد الإيجارات، أو وضع أرضيات للأسعار (Price Floors) من خلال سياسات مثل سياسات الحد الأدنى للأجور.[٢١] يوضح جدول رقم (١) بعض الأمثلة على آليات مراقبة الأسعار الشائعة.

جدول رقم (١) آليات مراقبة الأسعار الشائعة

النوع	مثال
سقوف الأسعار	• تنظيم الإيجارات
	• تنظيم أسعار السلع الأساسية: الغذاء/مشتقات البترول
	• تنظيم أسعار الأدوية
أرضيات الأسعار	• سياسات الحد الأدنى للأجور

المصدر: (J. Neely ٢٠٢٢)

وبالترتيب على ما سبق، تمثل آليات مراقبة الأسعار الحد الأدنى أو الحد الأقصى القانوني للأسعار المحددة لسلع معينة. كما يتضح أنها قد تفرض حدًا أدنى أو حدًا أقصى للأسعار. ويُشار إلى الحدود القصوى للأسعار على أنها سقوف الأسعار بينما تسمى الأسعار الدنيا أرضيات الأسعار. ويتم تنفيذ تلك الضوابط كوسيلة للتدخل الاقتصادي المباشر لتعزيز القدرة على تحمل تكاليف بعض السلع والخدمات، بما في ذلك الإيجار والمواد الغذائية ومشتقات البترول.

ويتضح مما سبق أن الهدف الأساسي من وضع آليات مراقبة الأسعار هو هدف اجتماعي، حيث تهدف إلى جعل السلع في متناول المستهلكين، كما قد تُستخدَم لهدف اقتصادي للمساعدة في توجيه الاقتصاد في اتجاه معين. على سبيل المثال، قد تعتبر هذه القيود ضرورية للحد من التضخم. وهذا يتضح من فئات السلع التي تُفرَض عليها تلك القيود، يتم فرض ضوابط الأسعار عادة على السلع الاستهلاكية الأساسية. على سبيل المثال، تم تحديد سقوف للإيجارات والبنزين في الولايات المتحدة، وكذلك الحال في مصر.[٢٢]

[20]Christopher J. Neely, "Why Price Controls Should Stay in the History Books," Federal Reserve Bank of St. Louis, Accessed 13 November 2023, https://www.stlouisfed.org/publications/regional-economist/2022/mar/why-price-controls-should-stay-history-books.

[21]Ibid.

[22]Will Kenton, "Price Controls Explained: Types, Examples, Pros & Cons," Investopedia, Accessed 13 November 2023, https://www.investopedia.com/terms/p/price-controls.asp.

المطلب الثاني: تطور آليات مراقبة الأسعار

ويعود تدخل الحكومات في مراقبة الأسعار وضبطها إلى آلاف السنين. فوفقا للمؤرخين، تم تنظيم إنتاج وتوزيع الحبوب من قبل السلطات المصرية في القرن الثالث قبل الميلاد.[٢٣] وقامت حضارات أخرى بتطبيق الضوابط على الأسعار، بما في ذلك البابليون، واليونانيون القدماء، والإمبراطورية الرومانية.[٢٤] وفي العصر الحديث، تستمر الحكومات في التدخل ووضع حدود لكيفية تسعير المنتجين لمنتجاتهم وخدماتهم. على سبيل المثال، غالبًا ما تحدد حكومات البلديات مقدار الإيجار الذي يمكن للمالك جمعه من المستأجرين والمبلغ الذي يمكنهم من خلاله زيادة هذه الإيجارات لجعل السكن في المتناول.[٢٥] كما وضعت الحكومة الأمريكية حدودًا قصوى لأسعار الطاقة خلال أوقات الأزمات، بما في ذلك الحرب العالمية الأولى والثانية وبين عامي ١٩٧١ و١٩٧٣.[٢٦]

وعادةً ما يتم فرض مراقبة الأسعار من قبل الحكومة في السوق الحرة، ولذلك فهي تتعارض مع الأسعار التي تحددها قوى السوق بسبب العرض والطلب.[٢٧] وعلى الرغم من أنها قد تجعل بعض السلع والخدمات ميسورة التكلفة، إلا أن التحكم في الأسعار يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى اضطرابات في السوق، وخسائر للمنتجين، وتغيير ملحوظ في الجودة، وظهور الأسواق الموازية.[٢٨] فعلى سبيل المثال، يتم تحديد سقف السعر تحت سعر السوق حيث يتقاطع العرض والطلب مما يتطلب من البائعين تقديم منتجاتهم للمستهلكين بسعر مخفض. وعندما يتم تحديد الأسعار بوضع حد أقصى لها، يواجه المستهلكون نقصًا في السلع، وهو ما يدفع البائعون لتوريد كملية أقل من السلع على الرغم من طلب المستهلكين.[٢٩] ونتيجة لانخفاض أسعار تلك السلع بشكل مصطنع، يقوم البائعون إما بتوريد كميات أقل لأنهم يحصلون على عائد أقل لكل وحدة مباعة، أو يقللون من جودة منتجاتهم من أجل الحفاظ على الربحية. وتصبح المُحَصِلة النهائية لهذا الإجراء هو انخفاض المعروض من السلع المفروض عليها سقوف الأسعار.[٣٠]

إن التحكم في الأسعار يؤدي إلى تغييرات سلوكية أكبر على المدى الطويل. ويظهر ذلك في كيفية استجابة الشركات لرفع الحد الأدنى للأجور الذي يؤدي إلى زيادة تكلفة العمالة. فعلى المدى القصير، قد يقوم أصحاب العمل برفع الأسعار والاقتصاد في العمالة. وسوف تميل الشركات إلى رفع الأسعار، حتى في الأسواق التنافسية، لأن المنتجين يتعين عليهم أن يدفعوا أجورًا أعلى لموظفيهم، وهو ما سوف يؤدي إلى خفض استهلاك المنتجات الأعلى سعرًا والتي تستخدم العمالة بشكل مكثف.[٣١] وعلى المدى البعيد، سوف يقوم أصحاب العمل بالاعتماد على أساليب إنتاج مكثفة لرأس المال لتقليل كمية العمالة، وبالتالي تقليل تكلفة الإنتاج، وهو ما سيؤدي إلى زيادة

---

[23]Thomas DiLorenzo, "Four Thousand Years of Price Control," The Mises Institute, . Accessed 13 November 2023, https://mises.org/library/four-thousand-years-price-control.

(24)Ibid.

(25)Ibid.

(26)Todd Tucker, "Price Controls: How the U.S. Has Used Them and How They Can Help Shape Industries," (The Roosevelt Institute, 2021): p.5.

(27)Will Kenton, "Price Controls Explained: Types, Examples, Pros & Cons"

(28)Fiona Morton, "The Problems of Price Controls," Cato Review of Business and Government 24, no. 1 (2001): p.50.

(29)Mike Lee, "The Economics of Price Controls," (Joint Economic Committee Republicans, 2022).

(30)Ibid.

[31]Will Kenton, "Price Controls Explained: Types, Examples, Pros & Cons"

معدلات البطالة في تلك القطاعات.[٣٢]

في الختام، يمكن اعتبار آليات مراقبة وضبط الأسعار أدوات اقتصادية معقدة يمكن أن تكون لها عواقب إيجابية وسلبية. ورغم أنها قد تحمي المستهلكين على المدى القصير، إلا أنه ينبغي النظر بعناية في التأثيرات طويلة المدى على ديناميكيات السوق وتخصيص الموارد. إن تحقيق التوازن بين حماية المستهلكين وضمان كفاءة السوق أمر بالغ الأهمية لسياسات مراقبة الأسعار الفعالة. ويلخص شكل رقم (٢) مزايا وعيوب آليات مراقبة الأسعار.

شكل رقم ٢ مزايا وعيوب آليات مراقبة الأسعار

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الأول: نظرة عامة على الوضع الاقتصادي في مصر

يتميز اقتصاد مصر بالتنوع، حيث تلعب قطاعات مثل الزراعة والسياحة والتصنيع والخدمات أدوارًا مهمة. وشهدت مصر نموًا اقتصاديًا إيجابيًا في السنوات الأخيرة، مدفوعًا بالإصلاحات الاقتصادية ومشاريع البنية التحتية.[٣٣] وتعمل الحكومة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الصناعات المحلية لتحفيز التنمية المستدامة.[٣٤]

[32]Christopher J. Neely, "Why Price Controls Should Stay in the History Books"

[33]Macrotrends, "Egypt GDP Growth Rate 1961-2024," Macrotrends, Accessed 14 November 2023, https://www.macrotrends.net/countries/EGY/egypt/gdp-growth-rate.

[٣٤]البنك الدولي،»نظرة عامة على الاقتصاد المصري»، مجموعة البنك الدولي، تم الإطلاع بتاريخ ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣، https://www.albankaldawli.

المطلب الأول: مؤشرات الاقتصاد الكلي والقطاعات الاقتصادية

وقد أظهر نمو الناتج المحلي الإجمالي للبلاد اتجاهات إيجابية، حيث بلغ متوسط معدل النمو حوالي ٥٪ إلى ٦٪ خلال عام ٢٠٢٢.[٣٥] وقد عزز هذا النمو زيادة الاستثمار في البنية التحتية والسياحة والتنقيب عن الغاز الطبيعي. ومع ذلك، فقد فرضت جائحة كورونا تحديات كبيرة، مما أدى إلى تباطؤ مؤقت في النشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك، نفذت الحكومة تدابير لحماية الصحة العامة مع العمل على التخفيف من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للوباء العالمي. وتشمل هذه الجهود حزم التحفيز، ودعم القطاعات المتضررة، وحملات التطعيم.[٣٦]

تلعب السياحة دورًا حيويًا في الاقتصاد المصري، حيث تساهم في خلق فرص العمل وإيرادات النقد الأجنبي. بذلت البلاد جهودًا لإنعاش قطاع السياحة من خلال تحسين الإجراءات الأمنية وتعزيز التراث الثقافي والتوسع في الوجهات السياحية.[٣٧] بالإضافة إلى ذلك، تركز الحكومة على تنويع الاقتصاد من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية مثل الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة. وتهدف هذه المبادرات إلى تقليل الاعتماد على القطاعات المتقلبة وإنشاء اقتصاد أكثر مرونة واستدامة.[٣٨] وقد عززت الاكتشافات الجديدة الهامة لاحتياطيات الغاز الطبيعي صادرات مصر من الطاقة. وقد أدى ذلك إلى تعزيز المركز التنافسي لمصر. ومن المتوقع أن يظل عجز الحساب الجاري عند ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٢/٢٠٢٣ وأن يتحسن إلى ٢,٤٪ في ٢٠٢٣/٢٠٢٤ بفضل ارتفاع إيرادات السياحة وصادرات النفط.[٣٩]

المطلب الثاني: مظاهر الأزمة الاقتصادية في مصر

على الرغم من المؤشرات الإيجابية، تمر مصر حاليًا بأزمة اقتصادية كبيرة، مع ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض سعر صرف العملة المحلية، وتقلص الطبقة المتوسطة. وقد تفاقمت الأزمة كأحد تبعات الوباء العالمي والحرب الدائرة في أوكرانيا، والتي تسببت في ارتفاع حاد في أسعار المواد الغذائية والطاقة، وهما من أهم واردات مصر.

تأثرت مصر بشدة بتداعيات تنظيم الأوضاع الاقتصادية الكلية والسياسات المالية والنزاعات الجيوسياسية الأخيرة، مما أثر أيضاً على القطاع الخاص في البلاد. وقد نتج عن ذلك ارتفاع حاد في معدل التضخم السنوي العام في المناطق الحضرية، حيث بلغ ٢١,٣٪ على أساس سنوي في ديسمبر ٢٠٢٢.[٤٠] وتزايدت تكلفة المستلزمات المحلية والمستوردة على المدى القصير نتيجة انخفاض أسعار الصرف منذ مارس ٢٠٢٢، والذي من المتوقع أن يكون له تأثير إيجابي على قطاعات التبادل التجاري.

---

overview/egypt/country/ar/org

[35] Trading Economics, "Egypt GDP Growth Rate," Trading Economics, Accessed 15 November 2023, https://tradingeconomics.com/egypt/gdp-growth.

[٣٦] البنك الدولي، مرجع سابق.

[٣٧] أشرف إسماعيل ومصطفى محمود، «الاستثمار السياحي في مصر المقومات والمعوقات»، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، المجلد ١٧، العدد ١ (٢٠٢٣): ص٢٤.

[٣٨] محمد حسين حفنى غانم، «دور الطاقة المتجددة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر»، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد ٤، العدد ٢. (٢٠٢٣): ص٣١٠.

[39] African Development Bank, "Egypt Economic Outlook," African Development Bank Group, Accessed 20 November 2023, http://tinyurl.com/afdbnorth.

[٤٠] البنك الدولي، مرجع سابق.

وازدادت الصعوبات في الحصول على العملات الأجنبية، جنبًا إلى جنب مع زيادة متطلبات الاستيراد وحظر استيراد بعض المواد، مما أدى إلى تحديات كبيرة للقطاع الخاص في الحصول على المواد الخام الضرورية للإنتاج.[٤١] وفي الوقت نفسه، يواجه القطاع الخاص تكاليف تمويل أعلى بسبب تشديد السياسات النقدية على الصعيدين المحلي والعالمي، ومن المحتمل أن يتسبب ارتفاع احتياجات الاقتراض العام في تنافس مصادر الاقتراض المتاحة للقطاع الخاص. ويواجه القطاع الخاص تراجعًا في مستويات الاستهلاك، حيث يؤدي التضخم إلى ضعف القوة الشرائية للأسر. وكنتيجة للتحديات الراهنة، يشهد النشاط في القطاع الخاص غير البترولي في مصر تراجعًا مستمرًا، حيث يستمر التضخم في التأثير على الطلب.[٤٢]

وقد كان للحرب في أوكرانيا تأثيرًا كبيرًا على الاقتصاد المصري، حيث تعد أوكرانيا مصدرًا رئيسيًا للقمح والمنتجات الزراعية الأخرى، باعتبار أن مصر واحدة من أكبر مستوردي القمح.[٤٣] وعطلت الحرب الإنتاج الزراعي والصادرات الأوكرانية، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في مصر. وتعد روسيا أيضًا مصدرًا رئيسيًا للطاقة؛ حيث تستورد مصر كمية كبيرة من النفط والغاز من روسيا. وأدت الحرب إلى ارتفاع أسعار الطاقة في مصر، مما أدى إلى زيادة تكاليف المعيشة وجعل عمل الشركات أكثر صعوبة.[٤٤] وبالترتيب على ما سبق، ارتفعت تكلفة الغذاء في مصر بنسبة ٥٤,٧٠٪ في أبريل من عام ٢٠٢٣ مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق وفقًا للإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (شكل رقم ٣).[٤٥] وقد ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في مصر إلى ١٦٥,٤٠ نقطة في أبريل من ١٦٢,٧٠ نقطة في مارس ٢٠٢٣.[٤٦]

شكل رقم ٣: معدل التضخم في أسعار السلع الغذائية في مصر (٢٠٢٣-٢٠٢٢)

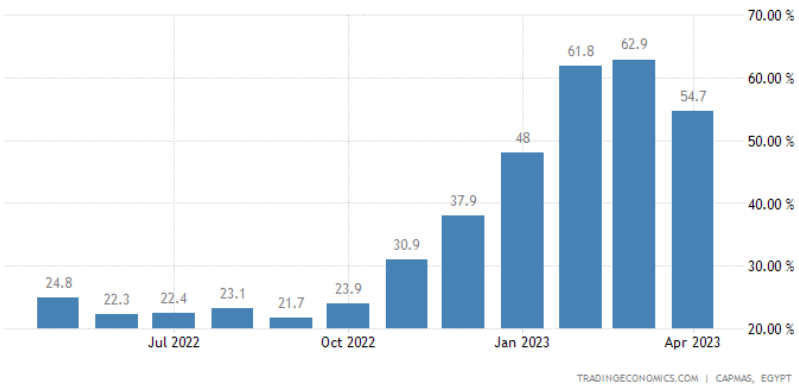

المصدر: (الجهاز المركزي للتعبة العامة والإحصاء ٢٠٢٣؛ Trading Economics 2023)

---

[٤١] البنك الدولي، المرجع السابق.

[٤٢] البنك الدولي، المرجع السابق.

[٤٣] ضياء رشوان، «مصر والنظام الاقتصادي العالمي الجديد»، آفاق آسيوية، المجلد ٧، العدد ١٢ (٢٠٢٣): ص٩.

[٤٤] أحمد عاشور، «أثر الأزمات العالمية على أوضاع الدين الخارجي لجمهورية مصر العربية»، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد ٣٠، العدد ٢ (٢٠٢٢) ص١١٥.

[45] May Gadallah and Nesma Mamoud, "How the Crisis in Ukraine Affects Egypt's Vulnerable Families and Children," Economic Research Forum, Accessed 12 November 2023, https://theforum.erf.org.eg/2023/04/04/how-the-crisis-in-ukraine-affects-egypts-vulnerable-families-and-children/.

[46] Ibid.

ووفقًا للبنك المركزي المصري، سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في المناطق الحضرية، الذي أعلنه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في العاشر من أكتوبر ٢٠٢٣، متوسطًا شهريًا بلغ ٢,٠٪ خلال سبتمبر ٢٠٢٣، مقارنة بمتوسط بلغ ١,٥٪ في نفس الشهر من العام السابق، ومتوسط بلغ ١,٦٪ في أغسطس ٢٠٢٣. وسجّل المعدل السنوي للتضخم العام ٣٨,٠٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ٣٧,٤٪ في أغسطس ٢٠٢٣.[٤٧] أما الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، فقد سجّل متوسطًا شهريًا بلغ ١,١٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، مقارنة بمتوسط بلغ ١,٦٪ في نفس الشهر من العام السابق، ومتوسط بلغ ٠,٣٪ في أغسطس ٢٠٢٣.[٤٨] وسجّل المعدل السنوي للتضخم الأساسي ٣٩,٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٣، مقارنة بنسبة ٤٠,٤٪ في أغسطس ٢٠٢٣.[٤٩]

وقد تباطأ معدل التضخم السنوي في المناطق الحضرية في مصر إلى ٣٥,٨٠٪ في أكتوبر ٢٠٢٣ من مستوى قياسي بلغ ٣٨,٠٪ في سبتمبر، ليظل أعلى بكثير من الحد الأعلى للنطاق المستهدف للبنك المركزي البالغ ٩-٥٪، مقارنة بتوقعات السوق البالغة ٣٧,١٪.[٥٠] ويرجع ذلك إلى تباطؤ تضخم أسعار المواد الغذائية (٧١,٣٪ مقابل ٧٣,٦٪ في سبتمبر) بسبب انخفاض أسعار الحبوب والخبز والفواكه والخضروات، بينما ظلت أسعار السلع الأخرى مستقرة.[٥١] بالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل التضخم الأساسي السنوي في مصر، الذي يستثني البنود المتقلبة مثل المواد الغذائية، إلى أدنى مستوى له في تسعة أشهر عند ٣٨,١٪ في أكتوبر٢٠٢٣، مقارنة بمعدل ٣٩,٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٣.[٥٢]

وبالنظر إلى تلك المعدلات، فإن هذا يعني أن أسعار السلع والخدمات ترتفع بمعدل غير مسبوق، مما يجعل من الصعب على المواطن تحمل تكاليف السلع الأساسية. كما فقد الجنيه المصري أكثر من نصف قيمته مقابل الدولار الأمريكي منذ مارس ٢٠٢٢.[٥٣] وقد أدى ذلك إلى زيادة تكلفة الواردات وجعل من الصعب على الشركات المصرية المنافسة في السوق العالمية. ومن ضمن المخاطر الاجتماعية لتلك الأزمة الاقتصادية أن الطبقة الوسطى، التي تعتبر القوة الدافعة للنمو الاقتصادي في مصر في السنوات الأخيرة، تتقلص بسرعة كبيرة.

المطلب الثالث: السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة الاقتصادية في مصر

نفذت الحكومة مجموعة من الإصلاحات الهيكلية تهدف إلى تحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمار الأجنبي. وتشمل هذه الإصلاحات تبسيط إجراءات بدء الأعمال التجارية، وتعزيز البنية التحتية، وتبسيط الإطار التنظيمي. فعلى سبيل المثال، يوفر قانون الاستثمار الجديد لعام ٢٠١٧ حوافز وإجراءات مبسطة للمستثمرين.[٥٤] وقد أدى التزام الحكومة بالتحرير الاقتصادي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في قطاعات مثل

[٤٧] البنك المركزي المصري، «معدل التضخم خلال شهر سبتمبر ٢٠٢٣»، (البنك المركزي المصري، ٢٠٢٣).

[٤٨] البنك المركزي المصري، المرجع السابق.

[٤٩] البنك المركزي المصري، المرجع السابق.

[٥٠] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية»، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تم الإطلاع بتاريخ ٢١ نوفمبر ٢٠٢٣، https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?id_Ind=2517

[٥١] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرجع السابق.

[٥٢] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المرجع السابق.

[53] Trading Economics, "Egypt Indicators," Trading Economics, Accessed 22 November 2023, https://tradingeconomics.com/egypt/indicators.

[٥٤] ايات صلاح، «دور قوانين الاستثمار فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصرى»، L'Egypte Contemporaine, no. 530 (2018): p.190.

الطاقة والتصنيع والخدمات.[٥٥] ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى معالجة تحديات مثل البيروقراطية والفساد لإطلاق العنان لإمكانات الاستثمار في مصر بشكل كامل.

وفي قطاع الطاقة، أجرت الحكومة المصرية مجموعة من الإصلاحات، بما في ذلك التخفيض التدريجي للدعم. وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحسين التوازن المالي وإنشاء إطار اقتصادي أكثر استدامة.[٥٦] ومع ذلك، يمكن أن تؤثر البيئة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك عوامل مثل التقلبات في أسعار النفط والتوترات الجيوسياسية على هذا القطاع، مما يؤثر بالسلب على فعالية تلك الإصلاحات.

وعلى مستوى السياسة النقدية، أبقى البنك المركزي المصري سعر الفائدة الرئيسي على الودائع لليلة واحدة دون تغيير عند أعلى مستوى في ٢٩ عامًا عند ١٩,٢٥٪ وسعر الفائدة على الإقراض عند ٢٠,٢٥٪ في اجتماعه في نوفمبر ٢٠٢٣، وذلك تماشيًا مع توقعات السوق.[٥٧] وجاء هذا الاستقرار في سعر الفائدة على الرغم من ارتفاع مستويات التضخم في الاقتصاد المصري، والذي ظل أعلى من ٣٠٪ لمعظم العام قبل أن يصل إلى مستوى قياسي يبلغ ٣٨٪ في سبتمبر.[٥٨]

وعلى مستوى السياسة المالية، سجلت مصر عجزًا في الموازنة الحكومية يعادل ٦,٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام ٢٠٢٣.[٥٩] وقد توصلت السلطات المصرية وصندوق النقد الدولي في ديسمبر ٢٠٢٢ إلى اتفاق لمدة ٤٦ شهراً في إطار التسهيل الائتماني الممدد.[٦٠] ومن المتوقع أن يؤدي هذا الاتفاق إلى استعادة الاستقرار الاقتصادي، وتدعيم الإصلاحات الهيكلية.[٦١] كما يوفر الاتفاق تمويلًا بقيمة ٣ مليارات دولار، ويحدد تمويلًا محتملًا آخر بقيمة مليار دولار من صندوق المرونة والاستدامة.[٦٢] ومن المتوقع الحصول على ٥ مليارات دولار أخرى من خلال دعم إقليمي ودولي متعدد السنوات بما في ذلك البنك الدولي.[٦٣]

كما نفذت الحكومة المصرية برامج الحماية الاجتماعية للتخفيف من حدة الفقر وتعزيز النمو الشامل. وتستهدف هذه البرامج الفئات الضعيفة، وتوفر التحويلات النقدية، والمواد الغذائية المدعومة، والحصول على الرعاية الصحية.[٦٤] بالإضافة إلى ذلك، أعطت الحكومة الأولوية للاستثمار في التعليم والبنية التحتية لتعزيز رأس المال البشري وتعزيز التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.[٦٥]

---

[٥٥] البنك المركزي المصري, «صافي الاستثمار الأجنبي المباشر،» البنك المركزي المصري، تم الإطلاع بتاريخ ٢٢ نوفمبر ٢٠٢٣، http://:tinyurl.com/cbeinv

[٥٦] الشيماء حجاج، «أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الاشارة لتجارب بعض الدول»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد ٢١، العدد ٤ (٢٠٢٠): ص٧٤.

[٥٧] البنك المركزي المصري، «متوسط معدلات الفائدة الشهرية،» البنك المركزي المصري، تم الإطلاع بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣، https://www.cbe.org.eg/ar/economic-research/statistics/monthly-interest-rates.

[٥٨] البنك المركزي المصري، المرجع السابق.

[٥٩] وزارة المالية، «البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤"، وزارة المالية (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٣): ص٦٥.

[٦٠] صندوق النقد الدولي، «أسئلة أساسية عن اتفاق مصر»، صندوق النقد الدولي، تم الإطلاع بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠٢٣، https://www.imf.org/ar/Countries/EGY/Egypt-qandas

[٦١] صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

[٦٢] صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

[٦٣] صندوق النقد الدولي، المرجع السابق.

[٦٤] وزارة المالية، مرجع سابق.

[٦٥] وزارة المالية، المرجع السابق.

وتواجه الحكومة المصرية أيضًا عددًا من التحديات الأخرى، بما في ذلك العجز المرتفع في الميزانية، وتضخم الدين العام، وتزايد عدد السكان. ومن ضمن تلك التحديات أيضًا معدلات البطالة المرتفعة، وخاصة بين الشباب. وستجعل هذه التحديات من الصعب على الحكومة تنفيذ الإصلاحات اللازمة لإنعاش الاقتصاد. ويوضح شكل رقم (٤) معدل التضخم ومعدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم ٤ معدل التضخم ومعدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

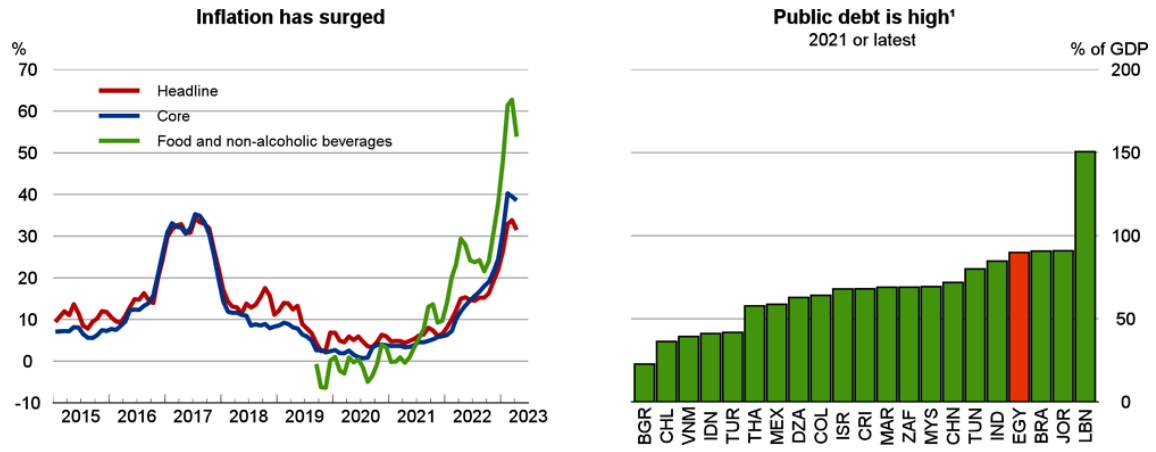

المصدر: (OECD ٢٠٢٣)[٦٦]

ويتضح من الشكل السابق ارتفاع معدل التضخم منذ أوائل عام ٢٠٢٢. وقد كان مدفوعًا في البداية بأسعار المواد الغذائية، ولكنه انتشر منذ ذلك الحين، مدفوعًا بالانخفاض الكبير في قيمة العملة. فقد وصل التضخم الإجمالي والأساسي إلى مستويات قياسية، حيث يتحمل الفقراء تكاليف ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل غير متناسب. كما يتضح زيادة معدل الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ معدل الدين العام ٩٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[٦٧] يوضح جدول رقم (٢) مؤشرات الاقتصاد الكلي الحالية.

جدول رقم ٢ مؤشرات الاقتصاد الكلي الحالية.

المؤشر	القيمة	
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	٣,٩٪	مارس ٢٠٢٣
معدل التضخم	٣٥,٨٪	نوفمبر ٢٠٢٣
سعر الفائدة	١٩,٢٪	نوفمبر ٢٠٢٣
معدل البطالة	٧,١٪	نوفمبر ٢٠٢٣
ميزان التجارة	-٣,١ مليار دولار (عجز)	سبتمبر ٢٠٢٣

المصدر: إعداد الباحث طبقًا للبيانات الواردة في (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٢٠٢٣؛ البنك المركزي المصري ٢٠٢٣؛ وزارة المالية ٢٠٢٣)

[66] OECD, "OECD Economic Outlook, Volume 2023 Issue 1, No. 113," OECD Publishing, Accessed 18 November 2023, https://www.oecd-ilibrary.org/sites/cd6acfd8-en/index.html?itemId=/content/component/cd6acfd8-en

[67] Ibid.

وبالترتيب على ما سبق، يعكس الوضع الاقتصادي الحالي في مصر مزيجًا من التحديات والفرص. يتأثر الوضع الاقتصادي في مصر بتفاعل معقد بين السياسات المحلية، والظروف الاقتصادية العالمية، والتحديات غير المتوقعة مثل جائحة كورونا والصراعات الدولية مثل الحرب الروسية الأوكرانية. وعلى الرغم من تأثير جائحة كوفيد-١٩، فقد أظهرت البلاد مرونة، مع نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي واستقرار التضخم. وقد أدت الإصلاحات الهيكلية والجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار إلى جذب الاستثمار الأجنبي، ودعم التنويع الاقتصادي. ومع استمرار مصر في التنقل في المشهد الاقتصادي، يتعين عليها أن تعالج تحديات مثل البيروقراطية، والفساد، وعدم المساواة الاجتماعية.

المبحث الثاني: الإطار التشريعي لتداول وتسعير السلع الأساسية

تتنوع آليات الرقابة على أسعار وتداول السلع الأساسية في مصر. فعلى مستوى الإطار التشريعي، تتضمن التشريعات المنظمة للتجارة الداخلية في السلع الأساسية والتموينية: المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، وقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

المطلب الأول: المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين

تم إصدار المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ لتنظيم تداول وتسعير والسلع التموينية. وهو يعتبر قانون شامل يتناول مختلف جوانب إدارة الموارد والتجارة في مصر. وقد تم إصدار هذا القانون استجابة لنقص الإمدادات والتحديات الاقتصادية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية.

يتكون القانون من ٦٤ مادة. وينص على الإجراءات والمسائل الإدارية التي تتناول توريد وتجارة جميع أنواع السلع بما في ذلك الصناعة، مواد البناء، خبز الذرة، دقيق الأرز، اللحوم، البطاطس، السكر، والمنسوجات القطنية.[٦٨] ويوضح هذا القانون بالتفصيل جميع القيود المفروضة على إنتاج وتداول هذه المواد أو الاستهلاك بما في ذلك تراخيص التوزيع الصادرة من وزارة التموين. كما يفرض قيودًا على نقل وتداول تلك السلع. ويضع هذا التشريع قيودًا صارمة على طلبات التراخيص وكذلك على إنشاء المحلات التجارية والصناعات الجديدة.

وتتضح شمولية هذا القانون ونطاقه الواسع من خلال تضمنه مجموعة متنوعة من السلع، بما في ذلك المواد الغذائية مثل الخبز والأرز واللحوم والسكر، بالإضافة إلى المواد الصناعية مثل الخيوط والمنسوجات القطنية. كما تتضح تلك الشمولية في انطباقه على جميع مراحل سلاسل التوريد، من الإنتاج والمعالجة إلى التوزيع والبيع.

ولضمان فعالية الرقابة على السلع الأساسية، تضمن القانون نظام تراخيص للشركات المشاركة في تجارة وتجهيز ونقل السلع الخاضعة للرقابة.[٦٩] كما يفرض قيودًا على إنتاج وحركة السلع الأساسية لضمان التوزيع العادل ومنع حجب تلك السلع عن الأسواق من قبل الموردين.[٧٠] ووضع القانون لوائح صارمة على فتح المتاجر والشركات الجديدة التي تتعامل مع السلع التي تدخل في نطاق تطبيقه. وأخيرًا، وفي بعض الحالات، يتم تحديد

[٦٨] المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، (٤ أكتوبر ١٩٤٥).
[٦٩] البنود ١، ٢، ٣ من ماده (١) من الباب الأول: أحكام عامة
[٧٠] البنود ١، ٢، ٣ من ماده (١) من الباب الأول: أحكام عامة

أسعار ثابتة للسلع الأساسية لحماية المستهلكين من احتكار تلك السلع.[٧١]

وقد منح القانون وزارة التموين والتجارة الداخلية سلطات واسعة في تطبيق القانون والإشراف على تنفيذ أحكامه. من أهم تلك السلطات وضع آليات للتفتيش على الشركات والبضائع، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفات.[٧٢]وقد تم تعديل قانون التموين بالقوانين رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩. وقد تضمنت تلك التعديلات فرض عقوبات جنائية تصل للحبس والغرامة للأشخاص والغلق الإداري للمنشآت في حالة مخالفة أحكام هذا القانون.[٧٣] [٧٤]

وقد يُنظر إلى تركيز القانون على سيطرة الدولة على أنه يعيق مرونة السوق والنمو الاقتصادي إلا أن ذلك يمكن تبريره باعتبار أن الهدف الأساسي من القانون هو ضمان الأمن الغذائي ووصول السلع الأساسية إلى الجمهور بأسعار معقولة.

المطلب الثاني: قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

صدر قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية عام ٢٠٠٥ لتعزيز وحماية المنافسة العادلة في الأسواق المصرية وحظر الممارسات التجارية الاحتكارية. وقد صدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٣١٦ لسنة ٢٠٠٥ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥. ويهدف القانون إلى ضمان بيئة اقتصادية عادلة وتنافسية لا تقيد أو تضر بحرية المنافسة وتمنع الممارسات الاحتكارية. ومن خلال تعزيز المنافسة، يسعى القانون إلى تحقيق مصلحة المستهلكين وتحقيق الكفاءة الاقتصادية. ينطبق قانون حماية المنافسة على جميع الأشخاص والكيانات الطبيعية والاعتبارية العاملة في السوق بشكل عام.[٧٥]

ويضع القانون عدداً من القواعد التي تنظم النشاط الاقتصادي للأفراد والجهات العاملة في السوق المعنية أهمها:[٧٦]

- **مبادئ السوق العادلة:** يضمن القانون المنافسة الحرة والعادلة، ويسعى إلى منع أي إساءة استخدام لمراكز السوق المهيمنة أو الجهود المتضافرة من قبل الشركات لتقييد المنافسة.
- **حماية المستهلك:** يهدف القانون في جوهره إلى حماية المستهلكين من الاستغلال من خلال ضمان سوق متنوعة وحيوية بأسعار تنافسية وجودة المنتج.
- **تكافؤ الفرص:** يسعى التشريع إلى خلق تكافؤ الفرص لجميع الشركات، بغض النظر عن حجمها أو تأثيرها، وتعزيز الابتكار وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر.

ولضمان فعاليته، أنشأ القانون جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية كهيئة مستقلة مسئولة

[٧١] بند ٦ من ماده (١) من الباب الأول: أحكام عامة
[٧٢] المواد (٤٩-٦٤) من الباب الثاني عشر: العقوبات
[٧٣] قانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، (٣١ مايو ١٩٨٠)
[٧٤] قانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين، (٨ أبريل ٢٠١٩)
[٧٥] قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية, (١٥ فبراير ٢٠٠٥).
[٧٦] المواد (١-٩) من قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

عن التحقيق والفصل في الانتهاكات المتعلقة بالمنافسة. ويتمتع الجهاز بمجموعة من الصلاحيات منها إجراء التحقيقات في المخالفات المتعلقة بالمنافسة، إصدار الأوامر التصحيحية لمعالجة الممارسات المخلة بالمنافسة، وفرض الغرامات والعقوبات على المخالفين.[٧٧]

وبالترتيب على ما سبق، يحدد القانون بوضوح مجموعة من الممارسات المناهضة للمنافسة التي تضر بالسوق، بما في ذلك:[٧٨]

- **الاتحادات الاحتكارية والتواطؤ:** يُحظر تمامًا الاتفاقيات بين الشركات المتنافسة لتحديد الأسعار أو تقييد الإنتاج أو تقسيم الأسواق.
- **إساءة استخدام المركز المهيمن في السوق:** تُمنع الشركات التي تمتلك حصة سوقية مهيمنة (تتجاوز 25%) من المشاركة في الأنشطة التي تضر بالمنافسة، مثل التسعير المفترس أو ترتيبات التعامل الحصرية.
- **عمليات الاندماج والاستحواذ:** تتطلب بعض عمليات الاندماج والاستحواذ التي تهدد بتقليل المنافسة بشكل كبير الحصول على موافقة مسبقة من جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
- **الممارسات المضللة:** يحظر القانون الإعلانات الكاذبة أو الخادعة وغيرها من الممارسات التنافسية غير العادلة.
- **حجب المنتجات:** يحظر القانون حجب المنتجات عن السوق للحد من العرض بشكل مصطنع.

ويمكن لجهاز حماية المنافسة أن يفرض غرامات يصل حدها الأقصى إلى ١٠ مليون جنيه على الكيانات التي تخالف قواعد المنافسة.[٧٩] وقد تم تعديل القانون بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ والذي رفع الخد الأقصى للغرامة على بعض المخالفات لتصل إلى ٥ ملايين جنيه مصري.[٨٠]

ورغم أن القانون ساهم بلا شك في خلق بيئة أكثر تنافسية في مصر، يثور التساؤل بشأن كفاءة آليات جهاز حماية المنافسة والحاجة إلى التحسين المستمر في الأدوات والإجراءات التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب المشهد الاقتصادي المتطور والتقدم التكنولوجي إجراء مراجعات مستمرة للقانون ليظل ملائمًا وفعالًا.

المطلب الثالث: قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك

صدر قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ ليحل بالكامل محل قانون حماية المستهلك القديم رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦ وصدرت اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٢٢ لسنة ٢٠١٩.[٨١] وقد عزز القانون الجديد حماية المستهلك من خلال تنظيم التزامات الموردين فضلًا عن زيادة حقوق المستهلك. ينطبق قانون حماية المستهلك على جميع الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يمارسون الأنشطة التجارية التي تنطوي على توريد السلع أو الخدمات للمستهلكين في مصر.[٨٢] ويهدف القانون إلى الحفاظ على حقوق المستهلكين،

[٧٧] ماده (١١) من قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
[٧٨] يستثني القانون الممارسات التي تدعم المصلحة العامة أو زيادة الكفاءة الاقتصادية.
[٧٩] المواد (٢٥-٢٠) من قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.
[٨٠] قانون رقــم ١٥ لسنة ٢٠١٩ بشأن تعديل بعض أحكام قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، (٨ أبريل ٢٠١٩).
[٨١] قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك, (١٣ سبتمبر ٢٠١٨).
[٨٢] ماده (١) من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

وحمايتهم من الممارسات التجارية غير العادلة، وضمان جودة وسلامة السلع والخدمات.[٨٣] يتضمن القانون ثمانية حقوق أساسية للمستهلكين، تشمل السلامة، الجودة، المعلومات، الاختيار، التعويض، الإجراءات العادلة، التعليم، والتمثيل. ويسعى القانون لحماية المستهلكين من المنتجات غير الآمنة، والإعلانات المضللة، والممارسات الاحتيالية، والشروط والأحكام غير العادلة في العقود.[٨٤] وبناء على ذلك، تم إنشاء آليات لتسهيل الحل السريع والفعال لشكاوى المستهلكين، وضمان العدالة والإنصاف في المعاملات التجارية. ويتضمن القانون أحكامًا لتنظيم التجارة الإلكترونية وحماية المستهلكين في تعاملاتهم عبر الإنترنت. ويتناول قضايا مثل الإعلان عبر الإنترنت والعقود الإلكترونية وحماية البيانات.[٨٥] [٨٦]

ويعمل جهاز حماية المستهلك التابع لوزارة التموين والتجارة الداخلية، كإطار مؤسسي لحماية لحقوق المستهلك. وله مجموعة من السلطات لتطبيق القانون، بما في ذلك إجراء عمليات التفتيش على السوق والتحقق من الشكاوى، الوساطة في النزاعات بين المستهلكين والشركات، فرض الغرامات والعقوبات على المخالفين، ورفع مستوى الوعي حول حقوق المستهلك من خلال الحملات التثقيفية.[٨٧]

وفيما يتعلق بالتزامات التجار والموردين، ينص القانون على الالتزام بالمعايير المصرية والدولية لسلامة المنتج وجودته، وحماية المستهلكين من المخاطر الصحية والمالية. كما تلتزم الشركات بتقديم معلومات دقيقة وواضحة حول المنتجات والخدمات، بما في ذلك الأسعار والمكومات وشروط الضمان والمخاطر المحتملة. ويُلزِم القانون الموردين بالتأكد من سلامة منتجاتهم وتقديم تعليمات واضحة للاستخدام. كما أنه يحدد إجراءات سحب المنتج في حالة وجود مخاوف تتعلق بالسلامة.[٨٨]

وينظم القانون عقود المستهلكين، ويضمن أنها عادلة وشفافة ومكتوبة بلغة واضحة ومفهومة. وتعتبر شروط العقود غير العادلة، مثل الرسوم الخفية أو الإعفاءات غير المعقولة، لاغية وباطلة، مما يحمي المستهلكين من الممارسات الاستغلالية. ويحق للمستهلكين إلغاء عقود معينة (مثل البيع عن بعد) خلال فترة محددة دون تكبد عقوبات.[٨٩] ويجب استبدال المنتجات المعيبة أو استرداد ثمنها، كما يجب توفر سياسات إرجاع واضحة. ويحظر القانون الممارسات التجارية غير العادلة، مثل الإعلانات المضللة، والتسعير الخادع، والعلامات الزائفة، وبيع المنتجات المقلدة أو دون المستوى المطلوب، مما يحمي المستهلكين من اتخاذ خيارات بناءً على المعلومات الواردة في تلك الإعلانات.[٩٠]

كما أن القانون يمكّن جهاز حماية المستهلك من اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين. ويملك جهاز حماية المستهلك الآليات التي من شأنها أن تجبر المخالفين على التوقف عن الممارسات غير القانونية، ومصادرة

[٨٣] مادة (٢) من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

[٨٤] عادل السيد،»حماية المستهلك من الإعلانات الإلكترونية المضللة في الفقه الإسلامي وقانون حماية المستهلك»، مجلة قطاع الشريعة والقانون المجلد ١٤، العدد ١٤ (٢٠٢٣) ص٢٠٥٧.

[٨٥] المواد (٤١-٣٦) من الفصل الثالث من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

[٨٦] عبدالرحمن أحمد، «حماية المستهلك في التجارة الإلكترونية في النظام السعودي: دراسة تأصيلية مقارنة بالقانون المصري»، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٩).

[٨٧] المواد (٧٦-٦٣) من الباب الخامس من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

[٨٨] المواد (٢٩-٣) من الفصل الأول من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

[٨٩] المواد (٤١-٣٦) من الفصل الثالث من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

[٩٠] المواد (٢٧-١٧) من الفصل الأول من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

المنتجات المخالفة، وإلغاء التراخيص وفرض الغرامات. ويضع القانون آليات للمستهلكين لتقديم الشكاوى وطلب التعويض عن أي انتهاكات لحقوقهم.[٩١] كما يشجع القانون الطرق البديلة لتسوية المنازعات، مثل الوساطة والتحكيم. ويحدد القانون عقوبات على مخالفات حماية المستهلك، بما في ذلك العقوبات الجنائية مثل الغرامات والسجن.[٩٢]

ورغم أن القانون عزز بشكل كبير حماية المستهلك في مصر، إلا أنه يحتاج لرفع وعي المستهلك بحقوقه وسبل الانتصاف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تكييف آليات التنفيذ مع تغيرات السوق المتطورة، وخاصة في مجال الإنترنت، يتطلب اهتمامًا مستمرًا.

المطلب الرابع: قرارات وزير التموين بشأن تداول المحاصيل الاستراتيجية

يتم تنظيم تداول المحاصيل الاستراتيجية بقرارات سنوية تصدر عن وزارة التموين. فقد صدر قرار وزارة التموين رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٣ لتنظيم التعامل مع موسم القمح المحلي للعام ٢٠٢٣ وكيفية تداوله.[٩٣] ويتضمن القرار قيام المزارعون بتوريد محصول القمح المحلي موسم ٢٠٢٣ للهيئة العامة للسلع التموينية اختياريًا، وذلك خلال الفترة من ٨ أبريل إلى ٣١ أغسطس ٢٠٢٣.[٩٤] وقد حدد القرار للهيئة العامة للسلع التموينية أسعار شراء القمح المنتج محليًا موسم ٢٠٢٣، تسري هذه الأسعار على كافة الأصناف المحلية بشرط أن تكون خالية من أي إصابات بالحشرات أو الرمال أو الحصى، وأن يكون مستوى نظافتها لا يقل عن ٢٢,٥ قيراط، وذلك على النحو التالي:[٩٥]

- ١٥٠٠ جنيه مصري للأردب (١٥٠ كيلو جرام) بدرجة نظافة ٢٣,٥ قيراط.
- ١٤٧٥ جنيهًا مصريًا للأردب (١٥٠ كيلو جرام) بدرجة نظافة ٢٣ قيراطًا.
- ١٤٥٠ جنيهًا مصريًا للأردب (١٥٠ كيلو جرام) بدرجة نظافة ٢٢,٥ قيراطًا.

ووفقًا للقرار، يقتصر توزيع محصول القمح المصري عبر الهيئة العامة للسلع التموينية. ويتم ذلك من خلال التعاون مع عدة جهات تشمل الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين، الشركة العامة للصوامع والتخزين، الشركات التابعة للشركة القابضة للصناعات الغذائية في مجال المطاحن، بالإضافة إلى البنك الزراعي المصري. وتقوم هذه الجهات باستلام كميات القمح المنتج محليًا من الموردين، التأكد من استيفاء القمح للشروط والمواصفات المعتمدة من وزارة التموين والتجارة الداخلية، تخزين القمح في مواقعها التخزينية، وتسويق القمح حتى تسليمه لشركات المطاحن. وتكون هذه الجهات مسئولة عن الكميات التي تقوم بتسويقها.[٩٦]

وبموجب هذا القرار، تُفرَض العقوبات المقررة في المادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لعام ١٩٤٥ المتعلق بشئون التموين، على الأفعال التي تشكل انتهاكًا لأحكام هذا القرار. وتتضمن هذه العقوبات الغرامة، الحبس،

[٩١] المواد (٦١-٤٢) من الباب الثالث من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

[٩٢] المواد (٧٦-٦٣) من الباب الخامس من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

[٩٣] وزارة التموين والتجارة الداخلية، «قرار رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن استلام القمح المحلى موسم حصاد عام ٢٠٢٣ وتنظيم تداوله والتعامل عليه»، (وزارة التموين والتجارة الداخلية ٢٠٢٣).

[٩٤] ماده (١) من قرار رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن استلام القمح المحلى موسم حصاد عام ٢٠٢٣ وتنظيم تداوله والتعامل عليه.

[٩٥] ماده (٢) من قرار رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن استلام القمح المحلى موسم حصاد عام ٢٠٢٣ وتنظيم تداوله والتعامل عليه.

[٩٦] ماده (٣) من قرار رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن استلام القمح المحلى موسم حصاد عام ٢٠٢٣ وتنظيم تداوله والتعامل عليه.

ومصادرة الكميات موضوع المخالفة. وفي جميع الأحوال، يُحكم بمصادرة الكميات موضوع المخالفة ويتم ضبط الكميات موضوع المخالفة، وتسليمها إلى أقرب موقع تخزيني تابع للجهات المسوقة الرئيسية، ويتم اتخاذ إجراءات غلق المنشأة المخالفة إداريًا بشكل مباشر.[٩٧]

كما أصدر وزير التموين والتجارة الداخلية قرارًا وزاريًا رقم ١٧٩ لسنة ٢٠٢٢ بشأن توريد الأرز الشعير المُنَتج محليًا.[٩٨] وينص القرار على أن يكون تسليم محصول الأرز الشعير، الذي تم إنتاجه داخلياً خلال موسم الحصاد لعام ٢٠٢٢، إلى الجهات التي تتولى التسويق بالنسبة للمساحات الزراعية المزروعة بالأرز والتي لا تتعدى حيازتها فدان واحد، على أساس اختياري. أما في حالة زيادة المساحة المنزرعة عن فدان من واقع الحيازة الزراعية، فيتم توريد جزءًا من المحصول بواقع طن عن كل فدان. كما صدر قرار وزارة التموين رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تنظيم تداول الأرز.[٩٩] تفرض المادة الأولى من القرار على جميع الشركات والمؤسسات المعنية بتعبئة الأرز الحر غير المربوط بالبطاقات التموينية الالتزام بتدوين المعلومات التالية باللغة العربية وبخط واضح لا يمكن محوه أو إزالته في ظروف التداول العادية على العبوات المخصصة للبيع:[١٠٠]

- تفاصيل جهة التعبئة بما في ذلك الاسم والعنوان.
- الوزن الصافي للمنتج.
- سعر البيع المقرر للمستهلك.
- تاريخ الإنتاج.
- المدة الصالحة للاستهلاك.
- في حالة الاستيراد، تفاصيل بلد المنشأ واسم المستورد وعنوانه.
- التأكيد على أن الأرز مصري في حالة الإنتاج المحلي.»

وبموجب القرار، يُمنع على محلات البيع بالجملة ونصف الجملة والتجزئة عرض الأرز الحر المعبأ للبيع للمستهلكين في حال عدم توافر البيانات المطلوبة التي حددتها المادة. كما يجب على جميع الشركات والمؤسسات العاملة في مجال الأرز الحر غير المرتبط بالبطاقات التموينية وتجار الجملة إبلاغ وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع الرقابة والتوزيع - بتقرير أسبوعي يتضمن الكميات المخزنة وسعر البيع للمستهلك.[١٠١] وفي حالة التخلف عن الالتزام بأحكام هذا القرار، سيتم فرض العقوبات المنصوص عليها في المادة (٥٦) من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المتعلق بشئون التموين، بما في ذلك مصادرة السلع المخالفة.[١٠٢]

وبتحليل الوضع الراهن فيما يخص آليات الرقابة على توريد وتسعير المحاصيل الاستراتيجية تبين:

- عدم تنفيذ العقوبات على المزارعين على توريد الأرز لعام ٢٠٢٢.
- ضعف الرقابة ومتابعة الجهة التنفيذية وذلك بترك المزارع يقوم بمخالفة الدورة الزراعية المتبعة.
- اقتصار معظم العقوبات على الغرامة المالية والحرمان من الأسمدة والمبيدات المدعمة فقط وغياب العقوبات الرادعة للمخالفين من المزارعين.

[٩٧] مادة (١١) من قرار رقم ٦٧ لسنة ٢٠٢٣ بشأن استلام القمح المحلى موسم حصاد عام ٢٠٢٣ وتنظيم تداوله والتعامل عليه.
[٩٨] وزارة التموين والتجارة الداخلية، «قرار رقم ١٧٩ لسنة ٢٠٢٢ بشأن توريد الأرز الشعير المُنَتج محليًا»، (وزارة التموين والتجارة الداخلية، ٢٠٢٢).
[٩٩] وزارة التموين والتجارة الداخلية، «قرار رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تداول الأرز»، (وزارة التموين والتجارة الداخلية، ٢٠٢٣).
[١٠٠] ماده (١) من قرار وزارة التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تداول الأرز.
[١٠١] المواد (٢) و(٣) من قرار وزارة التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تداول الأرز.
[١٠٢] ماده (٨) من قرار وزارة التموين والتجارة الداخلية رقم ١١٠ لسنة ٢٠٢٣ بشأن تداول الأرز.

يوضح جدول رقم ٣ تقييم الإطار التشريعي لتداول وتسعير السلع الأساسية.

جدول رقم ٣ تقييم الإطار التشريعي لتداول وتسعير السلع الأساسية

القانون	الهدف	النطاق	نقاط القوة	نقاط الضعف
قانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين	تنظيم تداول وتسعير السلع الأساسية والتموينية	• السلع الأساسية وتشمل: الدقيق والخبز المدعم، الحبوب، اللحوم والدواجن وغيرها من السلع الغذائية الأساسية بجانب المواد البترولية، الغزل والنسيج، والصحف.	• وجود نظم لتداول وتسعير السلع الأساسية والتموينية • اتساع نطاق القانون ليشمل جميع السلع الأساسية. • إقرار مجموعة من العقوبات الجنائية تصل للحبس والغرامة في حالة مخالفة أحكامه	• علي الرغم من شموله لجميع السلع الأساسية ووجود عقوبات سالبة للحرية وعقوبات مالية إلا أن الأثر الرادع لتلك العقوبات لازال محدودًا.
قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	تعزيز وحماية المنافسة العادلة في الأسواق المصرية وحظر الممارسات التجارية الاحتكارية	• جميع الأشخاص والكيانات الطبيعية والاعتبارية العاملة في السوق.	• تعزيز المنافسة العادلة. • القضاء على الاحتكار. • ضبط الأسعار • إقرار مجموعة من العقوبات الجنائية تصل للسجن والغرامة في حالة مخالفة أحكامه.	• قد تحدث مشاكل في التنفيذ بسبب ضعف القدرات التنظيمية • قد يؤدي التدخل المفرط للجهات التنظيمية إلى نتائج سلبية في بعض الحالات • قد لا يعالج القانون مشاكل المنافسة في القطاع العام والشركات المملوكة للدولة. • لا يتناول القانون أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.
قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك	تعزيز حماية المستهلك	• كل السلع والخدمات المقدمة للمستهلكين	• تعزيز حماية المستهلك فيما يخص كل السلع والخدمات المقدمة. • حظر أي أعمال أو اتفاقيات تنتهك حقوق المستهلك. • إلزام المورد تقديم معلومات دقيقة وأساسية للمستهلك، ويشمل ذلك بشكل خاص الإفصاح عن الأسعار • إلزام المورد إخطار المستهلك بأسعار المنتجات بطريقة واضحة، شاملة للضرائب وجميع الرسوم المالية الأخرى • إلزام المورد بتجنب أي سلوك مخادع متي انصب هذا السلوك على عنصر الثمن وكيفية أدائه. • إقرار عقوبات مالية على مخالفة أحكامه.	• علي الرغم من اتساع نطاق تطبيق القانون ليشمل مجموعة متنوعة من المخالفات، وكذلك على الرغم من تدرج وتنوع العقوبات المالية الا أن القانون لم يحقق الأثر الرادع المنشود من وجوده وتبقى فعاليته محدودة في إحكام الرقابة على الأسعار.
قرار وزير التموين والتجارة الداخلية لتنظيم توريد القمح المحلى موسم ٢٠٢٣	تنظيم توريد وتداول القمح كمحصول استراتيجي	• محصول القمح	• إلزام المزارعين على مستوى الجمهورية بتوريد ١٢ إردب قمح عن كل فدان كحد أدنى لجهات التسويق التي حددتها وزارة التموين. • إقرار عقوبات على الامتناع منها فرض غرامة على الفلاح الممتنع، بالإضافة إلى الحرمان من دعم البنك الزراعي، ومعاقبة المخالفين بنص المادة ٥٦ بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين. • تحديد إجراءات التسليم تفصيلًا.	• ضعف الرقابة وعدم فعاليتها • عدم تنفيذ العقوبات المنصوص عليها إلا في نطاق محدود. • اقتصار معظم العقوبات على الغرامة المالية والحرمان من الأسمدة والمبيدات المدعمة فقط وغياب العقوبات الرادعة للمخالفين من المزارعين.
قرار وزير التموين والتجارة الداخلية بشأن انتهاء موسم توريد الأرز الشعير المنتج محليا حصاد موسم ٢٠٢٢	تنظيم توريد وتداول الأرز كمحصول استراتيجي	• محصول الأرز	• توريد الأرز الشعير المُنتج محليًا لجهات التسويق بالنسبة للمساحة المنزرعة أرز التي لا تجاوز فدان من واقع الحيازة الزراعية اختياريًا. أما في حالة زيادة المساحة المنزرعة عن فدان من واقع الحيازة الزراعية، فيتم توريد جزءًا من المحصول بواقع طن عن كل فدان. • تحديد مجموعة من آليات تنظيم موسم توريد الأرز ٢٠٢٢ • اشتراط توريد كمية إجبارية تقدر بطن واحد من الأرز الشعير مقابل كل فدان مزروع، وهذا يمثل نسبة ٢٥٪ من إجمالي الإنتاج لكل فدان، وذلك لصالح هيئة السلع التموينية • تحديد أسعار توريد الأرز. • السرعة في صرف مستحقات المزارعين خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة. • إقرار مجموعة من العقوبات في حالة مخالفة تلك الأحكام.	• عدم تنفيذ العقوبات على المزارعين على توريد الأرز لعام ٢٠٢٢. • ضعف الرقابة ومتابعة الجهة التنفيذية وذلك بترك المزارع يقوم بمخالفة الدورة الزراعية المتبعة. • اقتصار معظم العقوبات على الغرامة المالية والحرمان من الأسمدة والمبيدات المدعمة فقط وغياب العقوبات الرادعة للمخالفين من المزارعين.

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثالث: الإطار المؤسسي لتداول وتسعير السلع الأساسية

تشمل المؤسسات الرئيسية المشاركة في تنظيم السلع الأساسية وزارة التموين والتجارة الداخلية، التي تشرف على دعم المواد الغذائية وإدارة السلع، ووزارة البترول، التي تشرف على دعم الوقود وتسعيره، ومختلف الهيئات التنظيمية الحكومية للزراعة والصناعة والنقل وما إلى ذلك. وتعتبر من أهم الأجهزة الرقابية التي تشرف على تداول وتسعير السلع الأساسية بجانب الوزارات المعنية: جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية وجهاز حماية المستهلك.

المطلب الأول: وزارة التموين والتجارة الداخلية

باعتبارها الوزارة المكلفة بالإشراف على توريد وتوزيع السلع الغذائية الأساسية المدعومة، تلعب وزارة التموين والتجارة الداخلية دورًا حيويًا في الأمن الغذائي في مصر والقدرة على تحمل التكاليف. تهدف وزارة التموين والتجارة الداخلية إلى الحفاظ على استقرار السوق من خلال إدارة العرض والطلب. وهي تتعاون مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنتجين والموزعين وتجار التجزئة، لضمان التدفق المستمر للسلع الأساسية ومنع النقص أو ارتفاع الأسعار.[١٠٣]

وتدير الوزارة برنامجًا واسع النطاق لدعم المواد الغذائية يوفر المواد الأساسية مثل الخبز وزيت الطهي والأرز والسكر والشاي بأسعار مخفضة لنحو ٧٠ مليون مصري. ويشمل ذلك ضمان التسعير العادل، ومنع حجب السلع عن الأسواق والتلاعب بالأسعار، ومراقبة جودة المنتجات وسلامتها. ويمثل هذا البرنامج إنفاقًا حكوميًا ضخمًا، ولكنه يعتبر من أهم بنود الإنفاق في سبيل تنفيذ خطط الحكومة في القضاء على الفقر وتجنب الجوع وسوء التغذية للأسر ذات الدخل المنخفض.[١٠٤]

وتتمثل المهمة الأساسية للوزارة في تنظيم واردات القمح الذي تعتمد عليه مصر بشكل كبير بسبب محدودية الإنتاج المحلي. وتعد مصر أكبر مستورد للقمح في العالم، وتعلن الوزارة عن مناقصات وتعاقدات مع الموردين العالميين لضمان كفاية الاحتياطيات.[١٠٥] كما تقوم بالتنسيق مع منتجي الخبز الذين يخضعون لإشراف الدولة لتوفير الخبز البلدي المدعوم في جميع أنحاء البلاد. وتلتزم الوزارة بحماية حقوق ومصالح المستهلكين. وتتخذ تدابير لمنع الاحتيال والمنتجات المقلدة والممارسات التجارية غير العادلة. كما أنها تدير المجمعات الاستهلاكية، وهي عبارة عن محلات سوبر ماركت مملوكة لشركات عامة تبيع السلع المدعومة للمواطنين.[١٠٦]

تعد مراقبة مستويات المخزون والتنبؤ بالاحتياجات وإدارة النقص أو الأزمات في إمدادات السلع الأساسية من المسئوليات الرئيسية للوزارة. وهي تدير نظام البطاقة التموينية الذي يحدد كمية الأغذية المدعومة التي

---

[١٠٣] وزارة التموين والتجارة الداخلية، «عن الوزارة،» وزارة التموين والتجارة الداخلية، تم الإطلاع بتاريخ ٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣، http://www.msit.gov/eg/details.html?topicID=٩٩.

[١٠٤] وزارة التموين والتجارة الداخلية، المرجع السابق.

[105] State Information Service, "Egypt, UAE Sign Deal Worth Dlrs 500 Million to Fund Wheat Supplies for Five Years," State Information Service, Accessed 1 December 2023, https://www.sis.gov.eg/Story/185206/Egypt%2C-UAE-sign-deal-worth-dlrs-500-million-to-fund-wheat-supplies-for-five-years?lang=en-.

[١٠٦] وزارة التموين والتجارة الداخلية، مرجع سابق.

يمكن لكل أسرة شراؤها شهريًا.[١٠٧] وتتمتع الوزارة أيضًا بسلطة تحديد أسقف الأسعار في المراحل المختلفة لسلاسل التوريد. كما تقع البنية التحتية مثل الصوامع والمستودعات ووسائل النقل للإمدادات الغذائية الحيوية ضمن اختصاص الوزارة.[١٠٨] وتقوم الوزارة برسم السياسات والإصلاحات المتعلقة بالزراعة ودعم الأغذية وإدارة السلع الأساسية لأنها تؤثر على الأمن الغذائي. وقد برزت أهمية وزارة التموين والتجارة الداخلية عندما واجهت مصر نقصًا في الخبز المدعم في عام ٢٠٢٢.[١٠٩] ومع نمو السكان، يرتفع الطلب ويصبح تأمين كمية كافية من القمح المستورد أكثر صعوبة وتكلفة.[١١٠]تتعاون الوزارة مع الجهات الحكومية الأخرى لتحقيق أهدافها. على سبيل المثال، تعمل الوزارة مع وزارة البترول والثروة المعدنية ووزارة التنمية المحلية على توصيل الغاز الطبيعي للمخابز المحلية.[١١١]

وعلى الرغم من الإصلاحات التدريجية، يمثل دعم الغذاء والوقود ضغطًا كبيرًا على الموازنة العامة للدولة. لكن يظل دور الوزارة حيويًا في مكافحة الفقر وتوفير السلع الأساسية للأسر الأكثر احتياجًا. كما تظهر فعالية هذا الدور في التغلب على الصدمات الخارجية والتحديات المحلية للحفاظ على قدرة تلك الأسر على الوصول إلى الاحتياجات الأساسية بأسعار معقولة. وبالترتيب على ما سبق، يمكن القول بأن وزارة التموين والتجارة الداخلية تحتل مكانة فريدة وحيوية في المجتمع المصري. فبعيدًا عن مجرد إدارة طوابير الخبز وتحديد الأسعار، فإنها تلعب دورًا محوريًا في ضمان الأمن الغذائي، وتعزيز السوق العادلة، وتمكين المستهلكين.

المطلب الثاني: الهيئة العامة للسلع التموينية

تعد الهيئة العامة للسلع التموينية في مصر الجهة المسئولة عن ضمان توافر واستقرار السلع الأساسية في البلاد. تم إنشاء هيئة السلع التموينية استجابة للأزمات التي حدثت في السوق المصري خلال فترة عام ١٩٦٨ والسنوات اللاحقة كمؤسسة مستقلة مملوكة للدولة تابعة لوزارة التموين والتجارة الداخلية.[١١٢] وكان هدفها الرئيسي هو التغلب على هذه التحديات من خلال إنشاء كيان مستقل ماليًا وإداريًا مسئولًا عن توريد السلع الأساسية. وتتمثل مهمتها الأولية في تأمين إمدادات السلع الأساسية مثل القمح والسكر والنفط، وحماية الفئات الأكثر احتياجًا من تقلبات السوق ونقص السلع الأساسية.[١١٣] وقد لعبت هيئة السلع التموينية دورًا هامًا في توفير وشراء السلع الأساسية للسوق المصرية. وعلى مر السنين، توسع نطاق السلع التي توفرها الهيئة، ليصل إلى ٥٠ سلعة مختلفة خلال السبعينيات.

حاليًا، تعمل الهيئة العامة للسلع التموينية على تحقيق التوازن بين احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. وتظل وظيفتها الأساسية هي شراء وتوزيع السلع الأساسية، غالبًا من خلال المناقصات الدولية والاحتياطيات

[١٠٧]مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «التنمية المجتمعية: قطاع التموين والتجارة الداخلية»، (رئاسة مجلس الوزراء، ٢٠٢٢): ص١٠

[١٠٨]رئاسة الجمهورية، «إنجازات وزارة التموين والتجارة الداخلية»، (رئاسة الجمهورية، ٢٠٢٢).

[١٠٩]رئاسة الجمهورية، المرجع السابق.

[١١٠]رئاسة الجمهورية، المرجع السابق.

[١١١] بوابة الأهرام، «التموين: ٤٢٥ مليون جنيه تكلفة تحويل المخابز للعمل بالغاز الطبيعي»، مقال منشور ببوابة الأهرام، تم الإطلاع بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٢٣، https://gate.ahram.org.eg/News/٤٦٦٦٤١٥.aspx

[١١٢]الهيئة العامة للسلع التموينية،»نبذة تاريخية عن الهيئة»، وزارة التموين والتجارة الداخلية، تم الإطلاع بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٤، http://www.gasc.gov.eg/snapshot_ar/gasc.htm

[١١٣]الهيئة العامة للسلع التموينية، المرجع السابق.

الاستراتيجية.[١١٤] ويضمن ذلك تدفقًا ثابتًا للسلع بأسعار معقولة، خاصة للأسر ذات الدخل المنخفض التي تعتمد على السلع الأساسية المدعومة مثل الخبز. بالإضافة إلى ذلك، يمتد دور هيئة السلع التموينية إلى ما هو أبعد من مجرد المشتريات، حيث تعمل كمنظم للسوق من خلال وضع ضوابط الأسعار للسلع الأساسية ومراقبة سلاسل التوريد لمنع حجب السلع عن الأسواق والتلاعب بالأسعار والممارسات التجارية غير العادلة. ويهدف هذا النهج الاستباقي إلى إنشاء سوق عادلة ومتوازنة لكل من المستهلكين والمنتجين.[١١٥]

تلتزم الهيئة بحماية حقوق المستهلكين ومصالحهم. وتتخذ تدابير لمنع الاحتيال والمنتجات المقلدة والممارسات التجارية غير العادلة. بالإضافة إلى ذلك، تدير الهيئة المجمعات استهلاكية التي توفر السلع المدعومة للمواطنين. كما يعد ضمان جودة السلع الأساسية جانبًا مهمًا آخر من وظائف الهيئة.[١١٦] وهي تطبق تدابير صارمة لمراقبة الجودة في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، من الواردات الدولية إلى قنوات التوزيع المحلية. إن هذا الالتزام بالجودة يحمي الصحة العامة ويمنع تداول المنتجات التي تخالف معايير الصحة والسلامة العامة.[١١٧] وتتعاون الهيئة مع الجهات الحكومية الأخرى والمنظمات الدولية لتعزيز قدراتها وتحسين إدارة التوريد والمشتريات.

ويشكل القمح محورًا رئيسيًا لنشاط الهيئة، نظرًا لاعتماد مصر الكبير على القمح المستورد. وتقوم الهيئة العامة للسلع التموينية بانتظام بطرح مناقصات دولية وترتيب عقود للحصول على ملايين الأطنان من القمح سنويًا لتلبية الطلب المحلي وضمان احتياطيات كافية واستقرار العرض.[١١٨] وإلى جانب ترتيب الواردات، فإن الهيئة مكلفة بإدارة الخدمات اللوجستية مثل تخزين ونقل وطحن القمح وتحويله إلى دقيق. وتقوم بتزويد حوالي ٥٠٠ مخبز بالدقيق لإنتاج الخبز البلدي المدعوم الذي يُباع بسعر التجزئة ٥ قروش للرغيف الواحد.[١١٩] أما بالنسبة للسلع الأخرى، فتبيع الهيئة لتجار الجملة بأسعار مخفضة، مما يتيح توافر المواد الغذائية الأساسية بأسعار معقولة في منافذ البيع بالتجزئة والتعاونيات والمجمعات الاستهلاكية.[١٢٠] وتقوم بمراقبة العرض والطلب في السوق لضبط كميات الواردات وتجنب النقص. ورغم أن إصلاحات السوق أدت إلى خفض الدعم، إلا أن الأمن الغذائي يظل يمثل أولوية، حيث يعتمد حوالي ٦٠٪ من الأسر المصرية على السلع الغذائية المدعومة التي تقدمها الهيئة العامة للسلع التموينية.[١٢١]

وتجدر الإشارة إلى أن دور الهيئة العامة للسلع التموينية يتشابك بشكل وثيق مع وزارة التموين والتجارة الداخلية في مصر، حيث تعملان معًا لضمان توافر السلع الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها واستقرارها للشعب المصري. ومع النمو السكاني السريع في مصر، فإن تحقيق التوازن بين القيود المالية وتلبية الاحتياجات الغذائية يشكل تحديًا مستمرًا. وباعتبارها الذراع التنفيذي الأساسي للإمدادات الغذائية الأساسية المدعومة، تتحمل الهيئة العامة للسلع التموينية مسئولية كبيرة تجاه رفاهية المجتمع المصري واستقراره وأمنه الغذائي.

[١١٤] الهيئة العامة للسلع التموينية، المرجع السابق.

[١١٥] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق.

[١١٦] خريطة مشروعات مصر،»أهم مشروعات وإنجازات وزارة التموين والتجارة الداخلية خلال ٨ سنوات»، خريطة مشروعات مصر، تم الإطلاع بتاريخ ١ يناير ٢٠٢٤، http://:mapegy١/com.tinyurl

[١١٧] خريطة مشروعات مصر، المرجع السابق.

[١١٨] الهيئة العامة للاستعلامات، «التموين تتعاقد على شراء ٣٦٠ ألف طن قمح مستورد»، الهيئة العامة للاستعلامات، تم الإطلاع بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٤، https://:www.sis.gov.eg/handle/١٢٣٤٥٦٧٨٩/٣٣٦٣٦

[١١٩] محمد الصيفي، «التموين تضخ ١,٢ مليون طن دقيق بالسوق لضبط سعر الرغيف السياحى»، مقال منشور في المصري اليوم، تم الإطلاع بتاريخ ٢ يناير ٢٠٢٤، https://:www.almasryalyoum.com/news/details/٣٠٥٧٤٨٣

[١٢٠] الهيئة العامة للسلع التموينية، مرجع سابق.

[١٢١] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مرجع سابق.

المطلب الثالث: جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

يعتبر جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية هو الكيان التنظيمي المسئول عن تعزيز المنافسة العادلة ومنع الممارسات المناهضة للمنافسة في السوق. وباعتباره جهة تنظيمية رئيسية مسئولة عن إنفاذ قوانين المنافسة وتعزيز كفاءة السوق، يلعب الجهاز دورًا مهمًا في ضبط أسواق السلع الأساسية في مصر. تأسس الجهاز عام ٢٠٠٥ ككيان تابع لرئاسة مجلس الوزراء. ويعمل جهاز حماية المنافسة في إطار قانون المنافسة رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥.

يتمثل الهدف الرئيسي لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في منع الممارسات الاحتكارية، ومكافحة التكتلات الاحتكارية والتلاعب بالأسعار، والدعوة إلى أسواق تنافسية تعود بالنفع على المستهلكين. كما يراقب ويراجع عمليات الدمج والاستحواذ لمكافحة الاحتكار ويحقق في الاتفاقيات المانعة للمنافسة أو إساءة استخدام الهيمنة.[١٢٢] ويشمل نطاق نشاط الجهاز تنظيم المنافسة عبر القطاعات الحيوية مثل الاتصالات، النقل، البناء، تصنيع الأغذية، تجارة التجزئة، النفط، والغاز.

تشمل بعض المهام والصلاحيات الرئيسية للجهاز ما يلي:[١٢٣]

١. مراجعة الاتفاقيات التجارية والمراكز السوقية المهيمنة بحثًا عن التأثيرات المحتملة المانعة للمنافسة.

٢. منع عمليات الدمج والاستحواذ التي تهدد المنافسة في السوق.

٣. التحقيق في التكتلات الاحتكارية التي تعمل على تحديد الأسعار، والتسعير المفترس، والصفقات الاستبعادية مع الموردين، وغيرها من السلوكيات المانعة للمنافسة.

٤. الدعوة إلى التحرير ومكافحة الحواجز التنظيمية غير الضرورية أمام المنافسة.

٥. فرض غرامات إدارية وملاحقة مخالفات قانون المنافسة.

وبالترتيب على ما سبق، يمنع القانون بعض الممارسات التي يمكن أن تضر بسير النشاط الاقتصادي وسلامة المنافسة في الأسواق، ومنها:

- الاتفاقات بين الشركات المنافسة في السوق (اتفاقات أفقية محظورة).
- الاتفاقات بين الشركات وموردیها أو عملائها (اتفاقات رأسية محظورة).
- استغلال الشركات ذات الوضع المسيطر لسوق ما لفرض شروطها على الآخرين.[١٢٤]

---

[١٢٢] جهاز حماية المنافسة،»عن الجهاز»، جهاز حماية المنافسة، تم الإطلاع بتاريخ ٣ يناير ٢٠٢٤، http://www.eca.gov.eg/StaticContent/ECA/View.aspx?ID=1

[١٢٣] ماده (١١) من قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

[١٢٤] تشير الاتفاقات الأفقية إلى الاتفاقات بين الشركات المتنافسة في السوق، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحد من المنافسة أو رفع الأسعار. أما الاتفاقات الرأسية، فهي الاتفاقات بين الشركات غير المتنافسة في السوق، والتي يمكن أن تؤدي إلى الحد من المنافسة أو تقييد الوصول إلى السوق. ويشير إساءة استخدام الوضع المسيطر إلى قيام الشركات ذات الوضع المسيطر في السوق باستخدام هذا الوضع لفرض شروطها على الآخرين، بما يضر بالمنافسة أو المستهلك.

ويلتزم جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بحماية حقوق المستهلك ومصالحه. ويتخذ تدابير لمنع الممارسات التجارية غير العادلة، والإعلانات المضللة، وإساءة استخدام قوة السوق التي قد تضر بالمستهلكين. كما يعمل الجهاز على تعزيز الشفافية والمنافسة العادلة لضمان حصول المستهلكين على مجموعة واسعة من الخيارات بأسعار تنافسية. ومن الأمور المستحدثة في نشاط الجهاز إدخال رقابة ما قبل الاندماج من خلال القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢، والذي كان بمثابة خطوة مهمة في معالجة المخاوف بشأن التأثير المانع للمنافسة لبعض عمليات الدمج والاستحواذ.[١٢٥]

ولتعزيز فعالية نشاطه الرقابي، يصدر الجهاز مبادئ توجيهية وتوصيات لتوضيح مبادئ قانون المنافسة وتعزيز الامتثال بأحكامه. تساعد هذه الإرشادات الشركات على فهم التزاماتها وتشجيع ثقافة المنافسة العادلة. ويشارك الجهاز أيضًا في أنشطة التوعية بأهمية المنافسة وفوائدها للاقتصاد والمستهلكين. كما يمتلك الجهاز سلطة فرض غرامات على الشركات التي يتبين أنها تنتهك قوانين المنافسة.[١٢٦]

ويواجه الجهاز تحديات مثل القدرة المؤسسية المحدودة وقوة الاحتكارات المملوكة للدولة في قطاعات معينة. ومع ارتفاع تكاليف المعيشة، فإن الدور الذي يلعبه الجهاز في معالجة التلاعب بالأسعار وإساءة استخدام السلطة الاحتكارية يكتسب أهمية متزايدة.

المطلب الرابع: جهاز حماية المستهلك

جهاز حماية المستهلك المصري هو هيئة حكومية أُنشِئت لتنظيم الأسواق وحماية المستهلكين ومواجهة الممارسات التي تضر بحقوقهم. تأسس لأول مرة بموجب القانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠٠٦، والذي تم إلغاؤه لاحقًا واستبداله بالقانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨. ويخضع الجهاز حاليًا لإشراف وزارة التموين والتجارة الداخلية.[١٢٧] ووفقًا لهذا التعديل، تم إجراء تغييرات في الوضع القانوني للجهاز.[١٢٨] وعلى الرغم من هذه التعديلات، ظل الاستقلال المؤسسي للجهاز دون تغيير إلى حد كبير، حيث يمنح القانون جهاز حماية المستهلك الشخصية الاعتبارية، إلا أن المشرع أصر على إبقاء تبعية الجهاز لوزارة التموين والتجارة الداخلية.

ويتولى سلطة الجهاز عدة مسئوليات، منها تلقي كافة أنواع الشكاوى المتعلقة بحماية المستهلك، وتقديم الدعم الفني للوزارات الحكومية بشأن شكاوى المستهلكين، ودعم ومراجعة أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال حماية المستهلك، والتعاون مع الجهات التنظيمية لتنظيم السوق ومنع أي مخالفات لقانون حماية المستهلك. يتمتع الجهاز بسلطات مدنية وقضائية، وذلك لتعزيز ثقافة حماية المستهلك ومراقبة الأنشطة التجارية واتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفات.

---

[١٢٥] قانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة، (٢٩ ديسمبر ٢٠٢٢).

[١٢٦] ماده (١١) من قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

[١٢٧] جهاز حماية المستهلك، «عن الجهاز»، جهاز حماية المستهلك، تم الإطلاع بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢٤، https://:cpa.gov.eg/ar-eg/%D9%85%D9%86%D8%AD%D9%86%D9%86-

[١٢٨] جهاز حماية المستهلك، المرجع السابق.

تشمل المسئوليات الرئيسية لجهاز حماية المستهلك ما يلي:[١٢٩][١٣٠]

١. تلقي الشكاوى: يتولى الجهاز تلقي كافة أنواع الشكاوى المتعلقة بحماية المستهلك.

٢. الدعم الفني: يقدم الجهاز الدعم الفني للوزارات الحكومية فيما يتعلق بشكاوى المستهلكين.

٣. دعم المنظمات غير الحكومية: يقوم الجهاز بدعم ومراجعة أنشطة المنظمات غير الحكومية في مجال حماية المستهلك.

٤. تنظيم السوق: يتعاون الجهاز مع الجهات التنظيمية لتنظيم السوق ومنع أي مخالفات لقانون حماية المستهلك.

٥. حقوق المستهلك: يضمن الجهاز حماية المستهلكين في مختلف المجالات، بما في ذلك الخدمات المالية والمبيعات الدولية/عبر الحدود، وفقاً للاتفاقيات الدولية. كما يضع معايير السلامة والمواصفات الفنية للمنتجات الاستهلاكية مثل الإلكترونيات والسيارات والأغذية ومستحضرات التجميل والأدوات المنزلية.

٦. التوعية: يساهم الجهاز في رفع وعي المستهلك من خلال حملات التثقيف حول حقوق المستهلك وكيفية تقديم التظلمات.

٧. فرض العقوبات: يقوم الجهاز بفرض عقوبات إدارية مثل الغرامات أو الاستدعاءات على الموردين والتجار الذين ينتهكون القانون.

وبالترتيب على ما سبق، يوفر جهاز حماية المستهلك منصة للمستهلكين لتقديم الشكاوى والسعي إلى حل النزاعات مع الشركات. فهو يسهل عمليات الوساطة والتحكيم لمساعدة المستهلكين والشركات على التوصل إلى حلول مرضية للطرفين. ويهدف الجهاز إلى توفير آلية عادلة وفعالة لحل شكاوى المستهلكين.

ويشمل نطاق الحماية التي يوفرها الجهاز القطاعات الآتية:[١٣١]

١. المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية: يضمن الجهاز جودة الخبز والمنتجات الغذائية الأخرى.

٢. الخدمات المالية: ينظم الجهاز نشاط البنوك والمؤسسات المالية، ويضمن حماية المستهلكين من ممارسات الإقراض غير العادلة والرسوم الخفية.

٣. المرافق والخدمات العامة: يضمن الجهاز التسعير العادل ومعايير الجودة للخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه.

---

[129] State Information Service, "Consumer Protection Agency," State Information Service, Accessed 4 January 2024, https://beta.sis.gov.eg/en/egypt/political-system/regulatory-authorities/consumer-protection-agency/.

[١٣٠] المواد (٧٦-٦٣) من الباب الخامس من قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك.

[131] Eslam Saleh, "An Overview of the Consumer Protection Agency in Egypt," Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3764047 (2021): p.3.

وفي السنوات الأخيرة، شارك الجهاز في عدة قضايا لحماية حقوق المستهلك. فعلى سبيل المثال، عالج الجهاز قضايا مثل الإمدادات الغذائية المغشوشة، والعلامات الكاذبة، والأدوية منتهية الصلاحية في الصيدليات، ومعلومات الوزن/الحجم المضللة. كما أصدر الجهاز قرار رقم ١/٤ لسنة ٢٠٢٢ بتنظيم العمر الافتراضي للسلع، وألزم جميع منتجي ومستوردي وموردي السلع بالتأكد من جودة منتجاتهم.[١٣٢] ويؤدي عدم الامتثال لهذه الالتزامات إلى فرض غرامات وعقوبات على المخالف.[١٣٣] كما تم استحداث إدارة مختصة بحماية حقوق الأجانب خلال عمليات الشراء داخل مصر.

وفي الختام، يلعب جهاز حماية المستهلك في مصر دورًا حاسمًا في ضمان الممارسات العادلة، وحماية حقوق المستهلك، وتعزيز كفاءة وشفافية السوق. ومن خلال إنفاذ قوانين حماية المستهلك، ورفع مستوى الوعي، وتوفير آليات حل النزاعات، يساهم الجهاز في بناء ثقة المستهلك في السوق المصري. ويواجه الجهاز مجموعة من التحديات التي تتمثل في الموارد المحدودة والإجراءات القانونية المعقدة والوعي العام بالإضافة إلى انتشار الأسواق غير الرسمية. يجب على جهاز حماية المستهلك التكيف والابتكار لمواجهة التحديات الجديدة التي تواجه المستهلكين، والتي تتضمن معالجة حماية المستهلك عبر الإنترنت مع نمو التجارة الإلكترونية، بالإضافة إلى تعزيز آليات التنفيذ من خلال العقوبات الفعالة والحل السريع للشكاوى لردع الممارسات غير العادلة.

وعلى الرغم من تلك التحديات، فقد قطع جهاز حماية المستهلك خطوات كبيرة في السنوات تطوير نظام الشكاوى على المستوى الوطني من خلال الموقع الإلكتروني للجهاز أو الخط الساخن أو المكاتب الإقليمية. هذا بالإضافة إلى إطلاق حملات توعية للمستهلكين تعمل على تثقيف المصريين حول حقوقهم ومسئولياتهم كمستهلكين، وتمكينهم من اتخاذ خيارات مستنيرة. كما يتعاون الجهاز مع وزارة التموين والتجارة الداخلية وجهاز حماية المنافسة لإنشاء إطار شامل لحماية المستهلك.

يوضح جدول رقم (٤) تقييم الإطار المؤسسي لتداول وتسعير السلع الأساسية.

[١٣٢] جهاز حماية المستهلك، «قرار رقم ١/٤ لسنة ٢٠٢٢ بتنظيم العمر الافتراضي للسلع"، (جهاز حماية المستهلك, ٢٠٢٢).
[١٣٣] جهاز حماية المستهلك، المرجع السابق.

جدول رقم ٤ تقييم الإطار المؤسسي لتداول وتسعير السلع الأساسية

المؤسسة	التبعية	الإطار التشريعي	نقاط القوة	نقاط الضعف
وزارة التموين والتجارة الداخلية	رئاسة مجلس الوزراء	• المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ولائحته التنفيذية	• تنشيط التجارة الداخلية. • تنويع مصادر الإمدادات الغذائية: بدأت الوزارة في تنويع سلسلة الإمدادات الغذائية في مصر للتغلب على صدمات الإمدادات. ويشمل ذلك إبرام اتفاقيات استيراد جديدة مع دول مثل رومانيا وأستراليا والهند. • تطوير البنية التحتية: شاركت الوزارة في تطوير صوامع واسعة النطاق وأنظمة حديثة لتحسين تخزين وجمع القمح	• غلبة الطابع البيروقراطي على نشاط الوزارة. • صدمات الإمدادات: على الرغم من الجهود المبذولة لتنويع مصادر إمداد الغذاء، لا تزال مصر معرضة بشدة لصدمات الإمدادات الغذائية، لا سيما فيما يتعلق بالقمح. • الضغوط المالية التي تحد من إمكانية النمو في نشاط الوزارة. • بطء الإجراءات الجمركية. • الاعتماد المفرط على الواردات من الغذاء.
الهيئة العامة للسلع التموينية	وزارة التموين والتجارة الداخلية	• المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين ولائحته التنفيذية	• اتساع نطاق النشاط: تقوم الهيئة العامة للسلع التموينية بإدارة تقريباً نصف الكمية الإجمالية للقمح المورد إلى مصر، مما يجعلها لاعبًا مهمًا في سلسلة الإمدادات الغذائية في البلاد. كما أنها تنفذ مناقصات القمح لبرنامج دعم الخبز في مصر. • تنويع الموردين: وافقت الهيئة العامة للسلع التموينية على ١٥ دولة منشأ لواردات القمح، مما يساعد على تخفيف المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مورد واحد. • الجهود الاستباقية في توفير امدادات الغذاء. • إدارة الدعم: الهيئة العامة للسلع التموينية هي الجهة الحكومية التي تستوعب معظم تكاليف دعم الغذاء.	• الاعتماد المفرط على الواردات من الغذاء. • التعرض للأزمات العالمية: على سبيل المثال، تُمثل الأزمة بين روسيا وأوكرانيا خطرًا جسيمًا على الأمن الغذائي في مصر، نظرًا لتوقف إمدادات القمح. • ضعف سعر صرف العملة المحلية وتقييد الواردات: أدى ضعف العملة وقيود الاستيراد إلى إعاقة نشاط الهيئة.
جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	رئاسة مجلس الوزراء	• قانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥ بشأن حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية	• دور فعال في مراقبة السوق. • النطاق الواسع لنشاط الجهاز. • التحديث المستمر لنشاط الجهاز. • وجود نظام عقابي في حالة مخالفة أحكام القانون.	• عدم التنسيق بين الجهاز والجهات الحكومية الأخرى. • عدم الوضوح في الاختصاص القضائي للجهاز. • غياب الإطار التنظيمي لمراقبة ما قبل الاندماج على الرغم من استحداث هذا النوع من الرقابة للجهاز.
جهاز حماية المستهلك	وزارة التموين والتجارة الداخلية	• قانون رقم ١٨١ لسنة ٢٠١٨ بشأن حماية المستهلك	• تعزيز حماية المستهلك. • شفافية معلومات المنتَج. • اتساع نطاق نشاط الجهاز ليشمل المعاملات الإلكترونية. • وجود نظام عقابي في حالة مخالفة أحكام القانون.	• على الرغم من وضعه كجهاز مستقل، إلا أن سلطة الجهاز لا تزال تابعة لوزير التموين والتجارة الداخلية. • عدم وجود فروع للجهاز في كل المحافظات.

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الرابع: السياسات الحالية لتنظيم تداول وتسعير السلع الأساسية في مصر

تختلف الآليات والجهات المحددة المشاركة في تنظيم تداول وتسعير السلع الأساسية حسب السلعة وطبيعة التجارة. فالهدف الأساسي للحكومة هو ضمان توافر السلع الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها وجودتها مع حماية حقوق المستهلك وتعزيز المنافسة العادلة في السوق. وتتعامل الحكومة المصرية مع أزمة السلع الأساسية من خلال مجموعة من التدابير، بما في ذلك تنويع مصادر وارداتها، وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي، وتنفيذ السياسات المالية.

المطلب الأول: تنويع مصادر الواردات وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي

تأثرت مصر، باعتبارها أكبر مستورد للقمح في العالم، بشدة بالحرب الروسية الأوكرانية التي عطلت إمدادات القمح العالمية. واستجابة لذلك، قامت الحكومة المصرية بتنويع وارداتها من القمح واستكشاف إمكانية الشراء من المناقصات الدولية. واستوردت مصر المزيد من القمح والزيت والأرز وغيرها من الأساسيات لتعويض النقص في الإنتاج المحلي وتيسير مشكلات توفر السلع.[١٣٤] ومع ذلك، فإن ارتفاع تكاليف الاستيراد يضغط على الميزانية. وتسعى الحكومة إلى تقليل الاعتماد على الواردات لتلبية الاحتياجات الأساسية من خلال تعزيز البدائل المحلية.[١٣٥] ويهدف هذا النهج إلى تعزيز الاكتفاء الذاتي وتقليل التعرض لتقلبات السوق العالمية. ومن خلال تشجيع الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات، تهدف الحكومة إلى ضمان إمدادات ثابتة من السلع الأساسية.[١٣٦]

وتعمل الحكومة المصرية أيضًا مع المنظمات الدولية مثل منظمة الأغذية والزراعة بالأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي لمعالجة الأزمة.[١٣٧] ويدعم برنامج الأغذية العالمي الحكومة في معالجة قضايا التغذية والأمن الغذائي، وخاصة بالنسبة للسكان المتضررين من الأزمة بما في ذلك اللاجئين.[١٣٨] وتعتمد مصر على المساعدات المقدمة من حلفائها مثل دول الخليج لتوفير التمويل لزيادة واردات السلع الأساسية في أوقات الأزمات.[١٣٩]

ولتلبية الطلب المتزايد على الخبز المدعوم، زادت الحكومة اعتمادها على المنتجين المحليين. لكن أدت هذه الخطوة إلى صعوبات مالية للعديد من المزارعين في البلاد. وتضمن الحكومة توافر السلع الأساسية من خلال الحفاظ على الاحتياطيات الاستراتيجية. وتلعب وزارة التموين والتجارة الداخلية دورًا كبيرًا في تأمين هذه الاحتياطيات التي تشمل السلع الأساسية مثل المواد الغذائية الأساسية. وتهدف الحكومة إلى توفير احتياطي آمن ومستدام من السلع الاستراتيجية والأساسية لمدة لا تقل عن ستة أشهر.[١٤٠] وأطلقت الحكومة احتياطيات وطنية من السلع مثل القمح لتلبية ارتفاع الطلب بسرعة وتعويض انقطاع العرض. وقد تم إجراء تحسينات على مرافق التخزين والنقل والتجهيز للسلع الأساسية، ولكن تنفيذها بفعالية لا يزال يشكل تحديًا.

المطلب الثاني: سياسات تسعير وضخ السلع الأساسية

تتنوع سياسات تسعير السلع الأساسية في مصر. فعلى سبيل المثال، هناك منتجات يُحَدَد سعرها الرسمي

[134] USDA, "Economic Challenges Continue to Affect Egypt" (U.S. Department of Agriculture, 2024): p.4.

[١٣٥] خالد حسني، «مصر تخطط لرفع الاكتفاء الذاتي من ٥ سلع استراتيجية يتصدرها القمح»، مقال منشور في العربية، تم الإطلاع بتاريخ ٥ يناير٢٠٢٤، http://:alarabyanet/com.tinyurl

[١٣٦] الهيئة العامة للاستعلامات،»٨ سنوات من تنفيذ استراتيجيات تقليل الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك» الهيئة العامة للاستعلامات، تم الإطلاع بتاريخ ٥ يناير ٢٠٢٤http://tinyurl.com/sisegy

[137] FAO, "FAO in Egypt: Programmes and Projects," Food and Agriculture Organization, Accessed 6 January 2024, https://www.fao.org/egypt/programmes-and-projects/en/.

[138] World Food Programme, "World Food Programme: Egypt," World Food Programme, Accessed 7 January 2024, https://www.wfp.org/countries/egypt.

[١٣٩] العربية،»مصر تسعى للحصول على تمويل إماراتي لشراء قمح من كازاخستان»، مقال منشور في العربية، تم الإطلاع بتاريخ ٦ يناير ٢٠٢٤ http://:arabyaegy٥/com.tinyurl

[١٤٠] فاطمة منصور، «وزير التموين: الاحتياطي الإستراتيجي من السلع آمن.. والسكر يكفي ٧ أشهر»، مقال منشور في الأهرام، تم الإطلاع بتاريخ ٦ يناير ٢٠٢٣، https://:eg.org.ahram.gate/News/٤٦٤٠٧٠٢.aspx

من قبل الدولة مثل السلع الأساسية التي يتم طرحها في المجمعات الاستهلاكية، بما في ذلك السكر والدقيق والبقوليات، أما الحاصلات الزراعية مثل الخضروات والفاكهة، فتتحدد أسعارها من قبل بورصات الخضر والفاكهة وكذلك الأسماك وخلافه. تمتلك الحكومة المصرية ممثلة في وزارة التموين والتجارة الداخلية والهيئة العامة للسلع التموينية ما يقرب من ٣ آلاف مجمع استهلاكي و١٥ ألف بقالة تموينية.[١٤١] فقد بلغ عدد المجمعات الاستهلاكية العاملة في عام ٢٠٢٣ عدد ٢٦٧٩، حيث تقوم الوزارة بطرح بعض المنتجات في تلك المجمعات في حالة حدوث ارتفاع في أسعارها.[١٤٢]

وتنظم الحكومة الأسعار لمنع التلاعب في الأسعار وضمان القدرة على تحمل التكاليف للمستهلكين. تقوم وزارة التموين والتجارة الداخلية بمراقبة ومراقبة أسعار السلع الأساسية للتخفيف من تأثير تقلبات السوق وتحقيق استقرار الأسعار.[١٤٣] ويساعد ذلك على حماية المستهلكين من الزيادات المفاجئة في الأسعار ويضمن الوصول إلى السلع الأساسية بأسعار معقولة. وحتى بالنسبة للسلع التي لا تتدخل الحكومة في تسعيرها، فقد أطلقت الحكومة عدة مبادرات بالتعاون مع الأطراف المعنية سواء كانت حكومية أو غير حكومية لخفض أسعار تلك السلع. ومن أبرز تلك المبادرات مبادرة الحكومة لخفض أسعار السلع الأساسية التي تم إطلاقها خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣، والتي ضمت وزارة التموين والتجارة الداخلية، وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وزارة المالية، جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، جهاز حماية المستهلك، اتحاد الغرف التجارية، اتحاد الصناعات، وعدد من الشركات الخاصة بالسلع الغذائية.[١٤٤] ووفقًا لتلك المبادرة، حددت الحكومة أسعارًا تقريبية لبعض السلع الأساسية، باستثناء الأرز الذي سيكون له سعر إجباري، في محاولة لضبط الأسواق. ويمكن تفسير ذلك بأن الأرز هو السلعة الوحيدة المسعرة إجباريًا. أما باقي السلع، فسيتم تحديد أسعارها بشكل عادل بناءً على تكلفة الإنتاج والمدخلات الخاصة بها.[١٤٥]

وقد تأسست البورصة السلعية في مصر في يناير ٢٠٢٠ بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠، وتهدف إلى تنظيم التجارة الداخلية وزيادة فعاليتها من خلال توفير آلية عادلة لتسعير السلع.[١٤٦] وهي تعتبر سوق رسمية لتداول السلع التي يمكن تخزينها، مثل القمح والذرة والسكر. تسعى البورصة السلعية إلى أن تكون سوقًا جذابًا للتجار والمستثمرين من جميع أنحاء مصر والعالم، وذلك من خلال توفيرها لمختلف السلع الحاضرة، سواء كانت زراعية أو معدنية، بأسعار عادلة وشفافة.[١٤٧] وتهدف البورصة السلعية - مصر إلى أن تكون منصة التداول الإلكتروني الرائدة للسلع في مصر والمنطقة، وأن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة. وتوفر البورصة السلعية العديد من المزايا، بما في ذلك: ضمان أسعار شفافة ومستقرة، تقليل المخاطر وزيادة الكفاءة، وتوفير

---

[١٤١] الهيئة العامة للاستعلامات، «قطاع التموين والتجارة الداخلية» الهيئة العامة للاستعلامات، تم الإطلاع بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٤، http://:tinyurl sisegy٣/com.

[١٤٢] وزارة التموين والتجارة الداخلية، «ضخ كافة السلع الغذائية الأساسية بكافة المجمعات الاستهلاكية»، وزارة التموين والتجارة الداخلية، تم الإطلاع بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٤، http://www.msit.gov.eg/eg/Page.html?ID=٢&IS=٠

[١٤٣] رئاسة مجلس الوزراء، «رئيس مجلس الوزراء يصدر قرارا باعتبار ٧ سلع من المنتجات الاستراتيجية. وتشكيل أمانة فنية دائمة للجنة المعنية بدراسة آليات ضبط الأسواق وأسعار السلع» رئاسة مجلس الوزراء، تم الإطلاع بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٤، https://www.cabinet.gov.eg/News/٧٤٧٠٨/Details

[١٤٤] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، «مبادرة خفض أسعار السلع الأساسية»، رئاسة مجلس الوزراء، تم الإطلاع بتاريخ ٧ يناير ٢٠٢٤، https://www.idsc.gov.eg/InfoGraph/details/١١٨٩

[١٤٥] مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، المرجع السابق.

[١٤٦] رئاسة مجلس الوزراء، «قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠»، (الجريدة الرسمية، ٢٠٢٠).

[١٤٧] رئاسة مجلس الوزراء، المرجع السابق

فرص استثمارية جديدة.[١٤٨]

كما تم إنشاء منصة إلكترونية تحت مسمى (بوابة الأسعار المحلية والعالمية) تحت إشراف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء. وتتضمن المنصة رصد لأهم السلع في السوق المحلية والعالمية. وتهدف البوابة إلى توفير معلومات دقيقة وشاملة عن أسعار السلع للتجار والمستهلكين. وتضم البوابة الأسعار الاسترشادية بحديها الأدنى والأقصى لتسع مجموعات سلعية رئيسية على مدى ٥٢ اسبوعًا:[١٤٩]

١. السلع الأساسية: مثل القمح والسكر والزيت.

٢. الخضراوات: مثل الطماطم والخيار والبطاطس.

٣. الفواكه: مثل التفاح والموز والبرتقال.

٤. الحبوب والبقوليات: مثل الأرز والعدس والفول.

٥. الألبان ومنتجاتها: مثل الحليب والجبن والزبادي.

٦. اللحوم والدواجن: مثل اللحم البقري والدجاج والأسماك.

٧. مواد البناء: مثل الحديد والأسمنت والطوب.

٨. الأسمدة: مثل اليوريا ونترات الأمونيوم.

وقد قامت الحكومة المصرية بتشكيل غرفة عمليات مركزية للسلع، برئاسة رئيس قطاعات الشركات، وبعضوية الأعضاء المنتدبين ورؤساء القطاعات التجارية بشركات المجمعات الاستهلاكية (النيل والإسكندرية)، وشركتي الجملة العامة والمصرية، والشركة المصرية للحوم وشركات المضارب والمطاحن.[١٥٠] تقع على عاتق الغرفة المركزية مسؤولية مراقبة الشركات والمطاحن والمضارب في الوقت الراهن، وذلك من خلال الآتي:[١٥١]

١. ضمان استمرارية عمل الفروع والمطاحن والمضارب أثناء العطل.

٢. تأهيل العربات المتحركة بكافة المواد الغذائية للانتقال إلى أي موقع يحتاج إلى تزويد بالمواد الأساسية.

٣. الحرص على التزام البيع بالأسعار الرسمية المعلنة دون زيادة.

٤. التحقق من توافر المواد الغذائية بكميات كافية، وبشكل خاص المواد الأساسية.

---

[١٤٨] البورصة السلعية - مصر، «التعريف بالبورصة» البورصة السلعية – مصر، تم الإطلاع بتاريخ ٨ يناير ٢٠٢٤، https://www.emx.com.eg/aspx.WhoEMX

[١٤٩] للمزيد من المعلومات عن البوابة: http://www.agriprice.gov.eg

[١٥٠] وزارة التموين والتجارة الداخلية، «تشكيل غرف عمليات مركزية للسلع بالشركة القابضة للصناعات الغذائية»، وزارة التموين والتجارة الداخلية، تم الإطلاع بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٤، http://www.msit.gov.eg/html.details?topicID=1817

[١٥١] وزارة التموين والتجارة الداخلية، المرجع السابق.

المطلب الثالث: سياسات الرقابة على الأسواق

وتعمل الحكومة، من خلال الأجهزة الرقابية مثل جهاز حماية المنافسة وجهاز حماية المستهلك، على حماية حقوق المستهلك ومصالحه. تطبق تلك الأجهزة قوانين حماية المنافسة وحماية المستهلك، وتحقق في الشكاوى، وتتخذ إجراءات ضد الشركات التي تنخرط في ممارسات غير عادلة أو خادعة. ويساعد ذلك على حماية المستهلكين من الممارسات الاحتيالية أو المضللة في تجارة السلع الأساسية.

تكثف الحكومة المصرية جهودها لضبط الأسواق وحماية المستهلكين، وذلك من خلال تطبيق الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لتسعير وتداول السلع الأساسية. وقد اتخذت الحكومة عددًا من الإجراءات، منها: شن حملات رقابية مكثفة لمنع التلاعب في الأسعار، ضمان تواجد جميع السلع بالأسواق، بما في ذلك السلع الأساسية، ومنع احتكار السلع الأساسية. كما اتخذت وزارة التموين والتجارة الداخلية عددًا من الإجراءات، منها: ضخ السلع بشكل يومي في المجمعات الاستهلاكية، وضمان توافر السلع بالكميات الآمنة. تهدف هذه الإجراءات إلى تحقيق التوازن بين حماية المستهلكين ودعم المنتجين، وضمان استقرار الأسواق في ظل الظروف الاقتصادية الحالية.

المطلب الرابع: السياسة المالية

وقد تم رفع مستويات الدعم على الغذاء والوقود في بعض الأحيان لتخفيف ضغوط الأسعار، وذلك مع تنظيم استخدام البطاقة التموينية لتقنين وصول الدعم لمستحقيه. كما نفذت الحكومة سياسات مالية لإدارة الأزمة. فعلى سبيل المثال، واصلت دعم المدخلات الزراعية ومجموعة واسعة من المنتجات الغذائية للضغط على أسعار المواد الغذائية الأساسية.[١٥٢] إلا أن هذه الإعانات ظلت مثار جدل، لأنها أدت إلى صعوبات مالية لصغار المزارعين ولم تخفف الأزمة بشكل كامل. وفي مواجهة الأزمة، نفذت الحكومة المصرية أيضًا إصلاحات اقتصادية بجانب السياسة المالية. وتشمل هذه التدابير لإدارة التضخم، وتحقيق استقرار العملة، وجذب الاستثمار. ومع ذلك، فقد قوبلت هذه الإصلاحات بنجاح متباين، حيث لا تزال البلاد تواجه تحديات اقتصادية كبيرة.

المطلب الخامس: السياسة النقدية

اتخذ البنك المركزي المصري العديد من إجراءات السياسة النقدية لمحاولة السيطرة على التضخم، لا سيما في السلع الأساسية. وقد كان تعديل أسعار الفائدة أحد الأدوات الرئيسية التي استخدمها البنك المركزي لمكافحة التضخم. فقد قام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة الرئيسية بشكل حاد لكبح جماح التضخم. ففي مارس ٢٠٢٢، تم رفع أسعار الفائدة بنسبة ١٪ وتبع ذلك بالمزيد من الزيادات التي بلغت إجمالي أكثر من ٥ نقاط مئوية خلال عام ٢٠٢٢.[١٥٣] وقد رفع البنك المركزي سعر الإيداع لليلة واحدة بمقدار ٢٠٠ نقطة أساس إلى ٢١,٢٥٪ في أوائل عام ٢٠٢٤.[١٥٤] وأخيرًا، رفع البنك المركزي المصري أسعار الفائدة بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس خلال اجتماع غير مقرر في ٦ مارس ٢٠٢٤، مما دفع سعر الفائدة الرئيسي على الودائع لليلة واحدة إلى مستوى

[١٥٢] وزارة المالية، مرجع سابق.

[153] Trading Economics, "Egypt Interest Rate," Trading Economics, Accessed 6 March 2024, https://tradingeconomics.com/egypt/interest-rate

[154] Ibid.

قياسي بلغ ٢٧,٢٥٪ وسعر الإقراض لليلة واحدة إلى ٢٨,٢٥.[١٥٥] ويهدف القرار، الذي يأتي بعد زيادة قدرها ٢٠٠ نقطة أساس في فبراير، إلى تسريع عملية التشديد النقدي من أجل تسريع مسار تراجع التضخم وضمان انخفاض التضخم الأساسي. وكان هذا القرار جزءًا من استراتيجية أوسع لتخفيف الضغوط التضخمية التي كانت تؤثر على تكلفة المعيشة للمصريين. من خلال زيادة أسعار الفائدة، يهدف البنك المركزي إلى تقليل الإنفاق الاستهلاكي والتضخم المدفوع بالطلب، مما يجعل الاقتراض أكثر تكلفة.

وعلى مستوى سعر صرف العملة المحلية، فقد انتهج البنك المركزي سياسة التحرير المُدار للعملة المحلية كوسيلة لضبط الأسعار من خلال دعم سعر صرف الجنيه المصري في مواجهة الدولار وعدم السماح بالتحرير الكلي.[١٥٦] وبتاريخ ٦ مارس ٢٠٢٤، وصل سعر صرف الدولار الأمريكي إلى ما يقرب من ٥٠ جنيهًا مصريًا للمرة الأولى، وذلك في ضوء تخفيض قيمة العملة للمرة الرابعة منذ أوائل عام ٢٠٢٢ بعد خطوة غير متوقعة من قبل البنك المركزي في البلاد لزيادة أسعار الفائدة بمقدار ٦٠٠ نقطة أساس.[١٥٧] ويتضح من هذا الإجراء تحول سياسة البنك المركزي من التحرير المُدار للعملة المحلية للتحرير الكلي، وذلك بهدف القضاء على الأسواق الموازية للعملة الأجنبية ومعالجة النقص الحاد في العملة الأجنبية. ولكن قد يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة فاتورة استيراد السلع الغذائية.

وفي ختام هذا المبحث، من المهم أن نلاحظ أن استجابة الحكومة لأزمة السلع الأساسية قد تتطور بمرور الوقت وتتأثر بعوامل مختلفة، بما في ذلك ظروف السوق العالمية، والتحديات الاقتصادية المحلية، وأولويات السياسة. وبتحليل الوضع الراهن فيما يخص سياسات تسعير وتداول السلع الأساسية، وعلى الرغم من وجود الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم لآليات الرقابة على أسعار وتوافر السلع الأساسية، ووجود حملات وإجراءات رقابية على المستوى الوطني، إلا أن استمرار الوضع القائم في ظل تفاقم التحديات العالمية سوف يؤثر بالسلب على المستهلكين، خصوصًا محدودي الدخل، ويؤدي إلى حالة من عدم اليقين في الأسواق. ويبقى الرابح الأكبر من استمرار هذا الوضع هو المورد أو المنتج أو البائع المحتكر للسلعة.

يوضح جدول رقم (٥) تقييم سياسات تنظيم تداول السلع الأساسية.

[155] Central Bank of Egypt, "Key Statistics," Accessed 6 March 2024, https://www.cbe.org.eg/en/economic-research/statistics

[156] Ibid.

[157] Trading Economics, "Egypt Currency," Trading Economics, Accessed 6 March 2024, https://tradingeconomics.com/egypt/currency

جدول رقم ٥ تقييم سياسات تنظيم تداول السلع الأساسية

السياسة	نقاط القوة	نقاط الضعف
تنويع مصادر الواردات	• تقليل الاعتماد على مصدر واحد أو بضعة مصادر في استيراد السلع الغذائية، مما يقلل من مخاطر انقطاع الإمدادات أو ارتفاع الأسعار في حالة حدوث اضطرابات في هذه المصادر. • تعظيم فرص الاستفادة من الفرص التجارية المتاحة في الأسواق العالمية، وتحقيق أفضل الأسعار الممكنة. • تعزيز المنافسة بين الموردين، مما يؤدي إلى جودة أفضل وأسعار أقل للمستهلك.	• يتطلب المزيد من الجهد والتكلفة لإنشاء وإدارة علاقات تجارية مع مصادر جديدة. • قد يؤدي إلى زيادة التكاليف اللوجستية، خاصة إذا كانت المصادر الجديدة تقع في مناطق بعيدة.
زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي	• تقليل الاعتماد على استيراد السلع الغذائية، مما يقلل من التكلفة المالية للدولة، ويعزز الأمن الغذائي. • تعزيز الإنتاج الزراعي والحيواني، مما يخلق فرص عمل وتنمية اقتصادية. • تحسين جودة السلع الغذائية المعروضة في الأسواق، وتقليل احتمالية وجود مخاطر صحية.	• قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية للسلع الغذائية، إذا لم يتم زيادة الإنتاج بالقدر الكافي لتلبية الطلب. • قد يتطلب المزيد من الدعم الحكومي للمزارعين والمنتجين المحليين، لضمان استقرار الإنتاج وخفض التكاليف.
تسعير السلع الأساسية	• حماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار، خاصة في السلع الأساسية التي تعتبر ضرورية لحياة الإنسان. • تحقيق العدالة في توزيع الموارد، حيث يمكن أن تساعد سياسات التسعير في ضمان حصول جميع الفئات الاجتماعية على السلع الأساسية بأسعار معقولة. • دعم المنتجين المحليين، حيث يمكن أن تساعد سياسات التسعير في ضمان حصول المنتجين المحليين على أسعار عادلة لمنتجاتهم، مما يشجعهم على زيادة الإنتاج. • استخدام الأساليب الرقمية لعرض الأسعار الاسترشادية للسلع.	• قد يؤدي إلى نقص السلع، إذا كانت أسعارها مرتفعة بشكل غير واقعي، مما قد يدفع المنتجين إلى تقليص الإنتاج أو التوقف عنه تمامًا أو حجب السلع عن السوق. • قد يؤدي إلى هدر الموارد، إذا كانت الأسعار منخفضة بشكل غير واقعي، مما قد يدفع المستهلكين إلى الاستهلاك المفرط للسلع.
ضخ السلع الأساسية	• ضمان توفير السلع الغذائية للمواطنين بأسعار مناسبة. • ضخ السلع بشكل يومي في المجمعات الاستهلاكية لضمان توافرها بالكميات الآمنة. • القضاء على الاحتكارات.	• تدخل الدولة كبائع في السوق يؤثر بالسلب على قطاع الأعمال. • تأثير البيروقراطية على نظام عمل تلك المجمعات والمعارض. • الضغوط المالية على الموازنة العامة للدولة. • قد لا تتمكن وزارة التموين من توفير جميع السلع الأساسية بأسعار مخفضة في جميع المناطق.
الرقابة على الأسواق	• إحكام السيطرة على الأسعار. • القضاء على الاحتكارات. • وجود عقوبات مدنية وجنائية على المخالفين.	• عدم كفاية وفعالية تلك الحملات في تحقيق الأثر الوقائي والرقابي المنشود. • عدم كفاية فروع بعض الأجهزة الرقابية في المحافظات. • تعتمد بعض الأجهزة الرقابية على شكاوى المستهلك، أي المبادرة الذاتية للمستهلك.
السياسة المالية	• حماية المستهلكين من ارتفاع الأسعار، خاصة في الفئات الاجتماعية الأكثر فقرًا. • تحقيق الاستقرار الاجتماعي، حيث يمكن أن تساعد هذه الإجراءات في تجنب الاحتجاجات الاجتماعية بسبب ارتفاع الأسعار. • دعم المنتجين المحليين، حيث يمكن أن تساعد هذه الإجراءات في ضمان استمرار الإنتاج المحلي، خاصة في القطاعات التي تعتمد بشكل كبير على دعم الحكومة.	• قد يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة، خاصة إذا تم تنفيذ هذه الإجراءات على نطاق واسع. • قد يؤدي إلى انحراف الدعم عن مستحقيه، إذا لم يتم تصميم آليات فعالة لتوزيع الدعم.

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الخامس: نظرة عامة على النماذج الدولية في تنظيم تجارة السلع الأساسية

بدراسة تجارب الدول المختلفة في الرقابة على أسعار السلع الأساسية، تبين وجود تنوع كبير في الآليات التي

تطبقها تلك الدول لضبط الأسواق ولإحكام السيطرة على أسعار السلع الأساسية. ففي الظل الأزمة الموجودة على الساحة العالمية، تدخلت الدول من خلال تشريعاتها ومؤسساتها ذات الصلة بمجموعة من الآليات لضبط أسواق السلع الأساسية. وفيما يلي تحليل لأبرز النماذج الدولية في تنظيم تجارة السلع الأساسية.

المطلب الأول: المملكة العربية السعودية

تطبق المملكة العربية السعودية نهجاً متعدد الأوجه لتنظيم تجارة السلع الأساسية، يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي، واستقرار الأسعار، وممارسات السوق العادلة. تنظم المملكة العربية السعودية التجارة في السلع الأساسية من خلال مجموعة من المعايير ومتطلبات الاستيراد والتعريفات الجمركية والمبادرات الاستراتيجية التي تهدف إلى الاكتفاء الذاتي والتنويع.

فعلى مستوى التشريعات المنظمة لتداول السلع الأساسية، تحظر قوانين مكافحة الاحتكار الممارسات المناهضة للمنافسة مثل التكتلات الاحتكارية وتحديد الأسعار لضمان المنافسة العادلة في السوق.[١٥٨] كما توجد قوانين لحماية المستهلكين من الممارسات التجارية غير العادلة مثل الإعلانات المضللة وغش المنتجات.[١٥٩] وعلى مستوى المنتجات الغذائية، تم وضع لوائح صارمة لضمان جودة وسلامة المنتجات الغذائية في جميع مراحل الإنتاج والتخزين والتوزيع.[١٦٠]

وعلى مستوى الإطار المؤسسي المنظم للتجارة في السلع الأساسية، تتولى وزارة التجارة زمام المبادرة في تنظيم الأسواق وتحديد أسعار بعض السلع الأساسية ومراقبة الممارسات التجارية.[١٦١] كما تعتبر الهيئة العامة لشئون الأمن الغذائي الجهة المسئولة عن تطوير السياسات الزراعية وتعزيز الإنتاج المحلي وتنظيم الصناعات الغذائية.[١٦٢] وتتولى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة (SASO) وضع معايير الجودة والسلامة للمنتجات الغذائية المستوردة والمنتجة محليًا.[١٦٣]

وفيما يتعلق بالسياسات التي تنتهجها الحكومة في تنظيم تداول وتسعير السلع الأساسية، تستخدم المملكة العربية السعودية الحصص والتراخيص للتحكم في استيراد وتصدير بعض السلع الأساسية، وتحقيق التوازن بين العرض المحلي والطلب وحماية المنتجين المحليين. وتخضع معظم المنتجات الغذائية لرسوم استيراد بنسبة ٥٪.[١٦٤] ومع ذلك، يتم تقييم المنتجات الغذائية المصنعة المختارة بمعدلات أعلى اعتمادًا على مستوى الاكتفاء الذاتي في المملكة. ومن أجل حماية مصنعي الأغذية والإنتاج المحليين من الواردات ذات الأسعار التنافسية،

[١٥٨]مجلس الوزراء السعودي، «مرسوم ملكي رقم (م / ٧٥) بتاريخ ٢٩/٦/١٤٤٠هـ الخاص بنظام المنافسة»، (مجلس الوزراء السعودي، ٢٠١٩).

[١٥٩]وزارة التجارة السعودية، «نظام حماية المستهلك»، (قطاع التجارة والاقتصاد والاستثمار، ٢٠٢٢).

[١٦٠]الهيئة العامة للغذاء والدواء، «اشتراطات صحة الغذاء»، (الهيئة العامة للغذاء والدواء،٢٠٢٢).

[١٦١]وزارة التجارة السعودية، «السياسات والاستراتيجيات والتزامات الخدمة»، وزارة التجارة السعودية، تم الإطلاع بتاريخ ٩ يناير ٢٠٢٤ https://: aspx.PSSLA/Pages/About/ar/sa.gov.mc

[162]Mutasim Mekki Elrasheed, "Strategic Food Reserve Management and Food Security in Saudi Arabia," in Food and Nutrition Security in the Kingdom of Saudi Arabia, Vol. 1: National Analysis of Agricultural and Food Security (Springer, 2024) p.422.

[163]ITA, "Saudi Arabia - Country Commercial Guide: Standards of Trade" International Trade Administration, Accessed 9 January 2024, https://www.trade.gov/country-commercial-guides/saudi-arabia-standards-trade.

[164]ITA, "Saudi Arabia - Country Commercial Guide: Import Tariffs", International Trade Administration, Accessed 9 January 2024, https://www.trade.gov/country-commercial-guides/saudi-arabia-standards-trade.

تربط المملكة العربية السعودية رسوم الاستيراد بمستوى الإنتاج المحلي من المنتجات المماثلة.[١٦٥] وكما أشرنا سابقًا، تتولى الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة (SASO) مسئولية وضع المعايير الوطنية للسلع والمنتجات والقياسات وطرق الاختبار والمتطلبات الأخرى.[١٦٦] ويجب على المستوردين التأكد من أن منتجاتهم تلبي هذه المعايير والحصول على شهادة موافقة قبل أن تتمكن المنتجات من دخول السوق. وتتم هذه العملية إلكترونيًا من خلال منصة (سابر). وبالنسبة للمنتجات غير المنظمة، يمكن للمستورد أن يعلن ذاتيًا أن المنتج يلبي تلك المعايير طوعيًا.[١٦٧] ويتم تطبيق نظام الرصد الإلكتروني لأسعار السلع والمنتجات. ويتم من خلال هذا النظام الرصد الآلي المباشر لأسعار السلع التموينية الأساسية والضرورية في جميع مناطق المملكة. وما يميز هذا النظام هو تطبيق آلية تقنية للرصد الفوري، ونظام رصد مباشر لأسعار السلع في الوقت والتاريخ، ومراقبة خط سعر السلعة في المناطق والمواسم، إضافة إلى الرقابة والمتابعة الدقيقة للأسعار، لاسيما ان الرصد كان يتم يدويًا مما يتسبب في تأخر وصول البيانات وعدم دقتها.

كما تحتفظ الحكومة باحتياطيات استراتيجية من السلع الأساسية مثل القمح والأرز للوقاية من تقلبات الأسعار والنقص المحتمل.[١٦٨] وفي بعض الأحيان تحدد الحكومة أسعارًا ثابتة أو سقوف أسعار للسلع الأساسية مثل الخبز وزيت الطهي والدقيق، مما يحمي المستهلكين من الزيادات الحادة في الأسعار.[١٦٩]

وأخيرًا، تتدخل الحكومة في الأسواق من خلال عمليات الشراء المباشرة أو الإعانات لتحقيق استقرار الأسعار وضمان الوصول إلى السلع الأساسية بأسعار معقولة. وتشتري الدولة القمح المحلي وغيره من منتجات السلع الأساسية من المزارعين بأسعار مضمونة لتكملة الواردات وتحقيق استقرار الأسعار. وبالنسبة لبعض السلع الأساسية، تسيطر الحكومة على قنوات التوزيع بالجملة والتجزئة من خلال المؤسسات الحكومية مثل الهيئة العامة للأمن الغذائي.[١٧٠] وتقدم الحكومة الدعم لمدخلات مثل العلف الحيواني والأسمدة والبذور والري لتعزيز الإنتاج المحلي من السلع الغذائية الأساسية.[١٧١]

وبالترتيب على الإطار التنظيمي السابق تفصيله، يتبين أن المملكة العربية السعودية تعمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج بعض السلع. وتقوم البلاد أيضًا بتنويع مصادرها الغذائية للحماية من الصدمات النظامية المستقبلية. وينطوي ذلك على استثمارات كبيرة في التكنولوجيا الزراعية والاستحواذ على الأراضي الزراعية في الخارج. وتهدف مبادرة التنويع الاقتصادي لرؤية الدولة ٢٠٣٠ إلى تقليل اعتماد الدولة على النفط من خلال تطوير القطاعات المختلفة بما في ذلك القطاعات الخدمية والصناعية.

(165) Ibid.

(166) ITA, "Saudi Arabia - Country Commercial Guide: Standards of Trade".

(١٦٧) الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة،»عن منصة سابر»، الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة، تم الإطلاع بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٤، https://saber.saso.gov.sa/home/aboutsaber

(168) Ibrahim El-Dukheri, "The Implications of Agricultural Saudi Arabia Investment Abroad on Food Security," in Food and Nutrition Security in the Kingdom of Saudi Arabia, Vol. 2: Macroeconomic Policy and Its Implication on Food and Nutrition Security (Springer, 2024): p.125.

(169) Abeer Abdulla Kinawy and Rehab Said Ahmed, "Implications of Population Growth on Food Security in Saudi Arabia," in Food and Nutrition Security in the Kingdom of Saudi Arabia, Vol. 1: National Analysis of Agricultural and Food Security (Springer, 2024): p.401.

(١٧٠) الهيئة العامة للأمن الغذائي، «عن الهيئة»، الهيئة العامة للأمن الغذائي بالمملكة العربية السعودية، تم الإطلاع بتاريخ ١٠ يناير ٢٠٢٤، https://sa.gov.gfsa/

(171) Mutasim Mekki Elrasheed, "Strategic Food Reserve Management and Food Security in Saudi Arabia"

المطلب الثاني: الإمارات العربية المتحدة

تطبق دولة الإمارات العربية المتحدة، على غرار المملكة العربية السعودية، نهجًا متعدد الأوجه لتنظيم تجارة السلع الأساسية، مع إعطاء الأولوية لحماية المستهلك، واستقرار الأسعار، وكفاءة السوق. تنظم دولة الإمارات العربية المتحدة التجارة في السلع الأساسية من خلال مجموعة من المعايير ومتطلبات الاستيراد والتعريفات الجمركية والمبادرات الاستراتيجية.

فعلى مستوى الإطار التشريعي، ينظم قانون هيئة الأوراق المالية والسلع التداول الإلكتروني للسلع الزراعية والمعدنية، ويحدد الحد الأدنى من المتطلبات المالية للمشاركين.[١٧٢] وتحظر القوانين الممارسات المناهضة للمنافسة مثل تحديد الأسعار والاتحادات الاحتكارية لضمان المنافسة العادلة في السوق.[١٧٣] كما تطبق الحكومة الاتحادية القانون الاتحادي رقم ١٠ لسنة ٢٠١٥ بشأن سلامة الغذاء، وهو يضع مجموعة من المعايير التي يجب أن تتوفر في المنتجات الغذائية لحماية صحة الإنسان.[١٧٤] كما تقوم الحكومة بتنظيم ومراقبة جودة الأغذية في جميع المراحل، من الإنتاج إلى البيع بالتجزئة، من خلال عمليات التفتيش الصارمة والشهادات. وتتبنى الحكومة تطبيق الأنظمة الرقمية إلى تعزيز إمكانية تتبع المنتج، مما يساعد في مراقبة المخاطر المحتملة على سلامة الأغذية. وأخيرًا، يتمتع المستهلكون بحقوق قانونية ضد الممارسات التجارية غير العادلة والإعلانات المضللة وغش المنتجات.[١٧٥]

وعلى مستوى الإطار المؤسسي، تعتبر وزارة الاقتصاد مسئولة عن وضع السياسات التجارية الشاملة وتنظيم الأسواق وإصدار تراخيص تجارة السلع.[١٧٦] كما يوجد مجلس الأمن الغذائي، وهو مجلس وطني يضع استراتيجيات لتأمين إمدادات السلع الغذائية الأساسية في دولة الإمارات العربية المتحدة.[١٧٧] وتضمن بعض الهيئات المحلية مثل هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية سلامة الأغذية وجودتها من خلال عمليات التفتيش والمعايير وإصدار الشهادات.[١٧٨]

وعلى مستوى السياسات، اتخذت الدولة العديد من التدابير لضمان الأمن الغذائي، تشمل هذه التدابير: إنشاء مجلس الإمارات للأمن الغذائي، إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي ٢٠٥١، تنفيذ النظام الوطني للزراعة المستدامة، إصدار دليل نبض الاستزراع السمكي ٢٠٢٠، إنشاء بنك الإمارات للطعام، إصدار القانون الاتحادي لتنظيم المخزون الاستراتيجي للسلع الغذائية في حالات الطوارئ والأزمات، وإطلاق برنامج رواد الغذاء

---

[١٧٢] دولة الإمارات العربية المتحدة، «القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ بشأن تأسيس هيئة الأوراق المالية والسلع»، (دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٠).

[١٧٣] "القانون الاتحادي رقم (٤) لسنة ٢٠١٢ بشأن تنظيم المنافسة»، (دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٢).

[١٧٤] "القانون الاتحادي رقم (١٠) لسنة ٢٠١٥ بشأن سلامة الغذاء»، (دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠١٥).

[١٧٥] "القانون الاتحادي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٠ بشأن حماية المستهلك»، (دولة الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠).

[١٧٦] وزارة الاقتصاد الإماراتية،»عن الوزارة»، وزارة الاقتصاد الإماراتية، تم الإطلاع بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٤، https://www.moec.gov.ae/guest/web/who-are-we.

[١٧٧] وكالة أنباء الإمارات، «مجلس الإمارات للأمن الغذائي يعزز حوكمة ملف الغذاء بين الجهات المعنية بالدولة»، مقال منشور بوكالة أنباء الإمارات، تم الإطلاع بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٤، https://wam.ae/ar/details/١٣٩٥٣٠٢٨١٥٥٤١

[١٧٨] هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية، «عن الهيئة»، هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية، تم الإطلاع بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٤، https://www.adafsa.gov.ae/arabic/aboutadafsa/Pages/default.aspx

والزراعة.[١٧٩] وتهدف هذه التدابير إلى ضمان توفر الغذاء بشكل مستدام وفعال لجميع المتواجدين في إقليم الدولة.[١٨٠]

وتفرض دولة الإمارات العربية المتحدة عرض أسعار واضحة ودقيقة للسلع الأساسية في الأسواق. فقد بدأت في عام ٢٠١٢ في إنشاء نظام لمراقبة الأسعار إلكترونيًا، والذي يهدف إلى ضبط التجاوزات، وإيجاد مؤشر لرصد مستوى الأسعار والتغيرات التي تطرأ عليها لحظيًا.[١٨١] كما أنها استحدثت شعبة لمراقبة الأسعار في الأسواق، ضمن قطاع الرقابة التجارية وحماية المستهلك. وقد قامت الشعبة بتجميع البيانات ميدانيًا من أسواق الإمارة، حتى يتم استكمال النظام الإلكتروني الوسيط بين جميع أنظمة تسجيل الأسعار في منافذ البيع كافة.[١٨٢] ويتم دعم أسعار المستهلك للمواد الغذائية الأساسية والتحكم فيها من خلال السياسات التي تضعها وزارة الاقتصاد.[١٨٣] وتتابع السلطات عن كثب مستويات المخزون والقدرة الإنتاجية وطلب المستهلكين على السلع الأساسية.

وتحتفظ دولة الإمارات العربية المتحدة باحتياطيات كبيرة من القمح يمكنها تغطية الطلب لعدة أشهر، وهذا يقي من صدمات العرض العالمية.[١٨٤] بالنسبة لبعض السلع، تقوم الشركات التابعة للدولة بإدارة الواردات والتوزيع. على سبيل المثال تتولى الشركة الوطنية للمواد الغذائية توزيع بعض السلع مثل الأرز والسكر. وتقدم الحكومة قروضًا ميسرة وإعانات وحوافز لتعزيز الإنتاج المحلي من المواد الأساسية مثل الدواجن، منتجات الألبان، الخضروات، والحبوب. ويحصل المواطنون على خدمات الكهرباء والمياه والغاز المدعومة لخفض تكاليف المعيشة.[١٨٥]

في الختام، يتضمن تنظيم تجارة السلع الأساسية في دولة الإمارات العربية المتحدة نهجًا متعدد الأوجه يتضمن وضع المعايير وإنفاذها. وتستفيد دولة الإمارات العربية المتحدة من السياسات التنظيمية والتدخل النشط في السوق لضمان إمدادات السلع الأساسية بأسعار معقولة. والأمن الغذائي والطاقة من الأولويات.

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي

ينظم الاتحاد الأوروبي التجارة في السلع الأساسية من خلال نظام معقد ومتعدد الأوجه يهدف إلى تحقيق التوازن بين مختلف الأهداف، بما في ذلك: ضمان الأمن الغذائي لمواطنيه، دعم الزراعة والمنتجين الأوروبيين، تعزيز ممارسات التجارة العادلة والأمن الغذائي العالمي، حماية البيئة وتعزيز الإنتاج المستدام.

فعلى مستوى الإطار التشريعي، يمتلك الاتحاد الأوروبي قوانين ولوائح صارمة فيما يتعلق بتداول وسلامة

---

[١٧٩] حكومة الإمارات العربية المتحدة، «الأمن الغذائي»، حكومة الإمارات العربية المتحدة، تم الإطلاع بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٤، https://u.ae/ar-ae/information-and-services/environment-and-energy/food-security

[١٨٠] حكومة الإمارات العربية التحدة، المرجع السابق.

[١٨١] الإمارات اليوم،»مراقبة أسعار السلع إلكترونيًا في دبي»، مقال منشور في الإمارات اليوم، تم الإطلاع بتاريخ ١١ يناير ٢٠٢٤، https://www.emaratalyoum.com/local/business/2012-02-25-1.463644.

[١٨٢] حكومة الإمارات العربية التحدة، مرجع سابق.

[١٨٣] وزارة الاقتصاد الإماراتية، مرجع سابق.

[184] Christian Henderson and Rafeef Ziadah, "Logistics of the Neoliberal Food Regime: Circulation, Corporate Food Security and the United Arab Emirates," New Political Economy 28, no. 4 (2023): p.595.

[185] Ibid.

الأغذية، وتغطي جميع مراحل الإنتاج والمعالجة والتوزيع.[١٨٦] كما يتم دمج الاعتبارات البيئية بشكل متزايد في السياسات الزراعية والتجارية للاتحاد الأوروبي، مما يعزز الممارسات المستدامة ويقلل التأثير البيئي لإنتاج الغذاء.[١٨٧] ويفرض الاتحاد الأوروبي قوانين المنافسة لمنع الممارسات المناهضة للمنافسة في قطاع الأغذية والزراعة.[١٨٨] ويتمتع المستهلكون بحقوق قانونية فيما يتعلق بسلامة الأغذية ووضع العلامات التجارية والحماية من الإعلانات المضللة.[١٨٩] [١٩٠]

وبالنسبة للإطار المؤسسي، تعتبر المفوضية الأوروبية هي المسئولة عن السياسة التجارية للاتحاد الأوروبي، وتدير الاتفاقيات التجارية، وتفرض اللوائح التجارية.[١٩١] كما يتواجد برلمان ومجلس الاتحاد الأوروبي كهيئات تشريعية التي تضع التشريعات التجارية وتوافق عليها.[١٩٢] ويلتزم الدول الأعضاء بتنفيذ قوانين الاتحاد الأوروبي داخل أراضيها، ولكنها تتمتع أيضًا بقدر من السلطة التقديرية فيما يتعلق بجوانب معينة من اللوائح الزراعية والغذائية.

وعلى مستوى السياسات، توجد السياسة الزراعية المشتركة (CAP) التي توفر الدعم للمزارعين الأوروبيين بهدف تحسين الدخل، وتعزيز الممارسات المستدامة، وتحقيق الاستقرار في الأسواق.[١٩٣] ويهدف هذا النظام الموسع من الإعانات والتدخلات في السوق إلى دعم دخل المزارعين في الاتحاد الأوروبي، وتحقيق الاستقرار في أسعار السلع الزراعية، وضمان الأمن الغذائي. وبموجب السياسة الزراعية المشتركة، يحدد الاتحاد الأوروبي حصص الإنتاج على السلع الأساسية مثل الحليب والسكر والحبوب لتجنب زيادة العرض وانهيار الأسعار.[١٩٤]

وتُستخدم تعريفات الاستيراد والحصص لحماية المنتجين الأوروبيين من المنافسة غير العادلة وتنظيم تدفق بعض السلع.[١٩٥] كما يوجد لدى الاتحاد الأوروبي العديد من الاتفاقيات التجارية مع دول أخرى، والتي يمكن أن تتضمن أحكامًا بشأن تجارة المنتجات الزراعية والغذائية. ويمكن لهذه الاتفاقيات أن تخفض أو تلغي التعريفات الجمركية على بعض السلع الأساسية، ولكنها تتضمن أيضًا في كثير من الأحيان التزامات بمعايير سلامة الأغذية واستدامتها.[١٩٦] ويقدم الاتحاد الأوروبي في بعض الأحيان المبالغ المستردة على صادرات الأساسيات الزراعية لتحقيق التوازن في السوق عندما تنخفض الأسعار المحلية.

---

[186] European Commission, "General Food Law Regulation (Ec) No. 178/2002," (European Commission, 2002).

[187] European Commission, "Common Agricultural Policy 2023-27," (European Commission, 2023).

[188] Walter Frenz, Handbook of EU Competition Law (Springer, 2016): p.116.

[189] Jana Valant, Consumer Protection in the EU. Policy Overview (European Parliament, 2015): p.8.

[190] Natali Helberger et al., "EU Consumer Protection 2.0," Structural asymmetries in digital consumer markets. Joint Report from EUCP2. 0 Project BEUC (2021): p.7.

[191] Peter Ludlow, "The European Commission," in The New European Community (Routledge, 2018): p.90.

[192] Francis Jacobs, "The European Parliament," in Reforming the European Union (Routledge, 2014): p.69.

[193] European Commission, "Common Agricultural Policy 2023-27".

[194] Ibid.

[195] Małgorzata Czermińska, "Tariff Safeguard Measures of the European Union Internal Market–the Role of Common Customs Tariff," Zeszyty Naukowe Polskiego Towarzystwa Ekonomicznego w Zielonej Górze 6, no. 10 (2019): p.53.

[196] Aleksandr Arskiy and Mikail Khudzhatov, "Improvement of the Food Security Status of the Eurasian Economic Union Countries through Customs Regulation of Meat and Dairy Trade," Shifting Patterns of Agricultural Trade: The Protectionism Outbreak and Food Security (2021): p.412.

وفي بعض الأحيان، يسمح الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء بالتدخل في الأسواق من خلال تدابير مثل شراء أو بيع المنتجات، لتحقيق استقرار الأسعار وضمان الأمن الغذائي.[١٩٧] وفي بعض الأحيان، تتدخل حكومات الاتحاد الأوروبي في السوق لشراء السلع الفائضة مثل الزبدة والحليب المجفف منزوع الدسم ولحم البقر والحبوب إذا انخفضت الأسعار عن الحدود المحددة لدعم الأسواق.[١٩٨] ويشترط الاتحاد الأوروبي على الدول الأعضاء الحفاظ على الحد الأدنى من الاحتياطيات من الحبوب وغيرها من المواد الغذائية الأساسية كحاجز ضد النقص.

ويلجأ صانعو السياسات إلى تحديد الأسعار لمعالجة أسوأ أزمة تكلفة معيشية منذ عقود.[١٩٩] على الرغم من انخفاض أسعار الطاقة مما خفف من ضغوط الأسعار الإجمالية، استمر النمو في تكلفة الغذاء في الارتفاع، مما أدى إلى تدخلات غير تقليدية في السوق بشكل متزايد من قبل السياسيين الذين يحاولون تهدئة الغضب العام.[٢٠٠] وتحركت دول وسط وشرق أوروبا الأكثر تضررًا من ارتفاع الأسعار، مثل المجر وكرواتيا، للحد من تكلفة الضروريات لحماية الفئات الأكثر ضعفاً، الذين يميلون إلى إنفاق المزيد من دخلهم على الغذاء.[٢٠١] وقد اتخذت اليونان نهجًا بديلاً للحد من الأسعار من خلال تحديد هوامش ربح تجار التجزئة على المواد الغذائية والضروريات الأخرى. وفي الاقتصادات الأكثر ثراءً، تفاوضت فرنسا على اتفاقية أكثر مرونة مع المتاجر الكبرى لتقديم مجموعة مختارة من العناصر بأقل سعر ممكن. وتعد إسبانيا من ضمن الدول التي خفضت ضريبة القيمة المضافة على الغذاء.[٢٠٢] دعت منظمة حماية المستهلك البلجيكية إلى اتخاذ إجراء مشابه لمقترح سلة مكافحة التضخم في فرنسا، والذي كان أكثر صرامة مما تمكنت باريس من تنفيذه. كما دعت غرفة العمل في النمسا إلى تنظيم أسعار الأطعمة.[٢٠٣]

باختصار، يعتبر تنظيم الاتحاد الأوروبي للتجارة في السلع الأساسية متعدد الأوجه، ويتضمن مزيجًا من الاتفاقيات التجارية والمعايير ومتطلبات الاستيراد والتعريفات الجمركية واللوائح المحددة التي تهدف إلى حماية البيئة وضمان ممارسات تجارية عادلة.

المطلب الرابع: الهند

تنظم الهند التجارة في السلع الأساسية من خلال نهج متعدد الأوجه يوازن بين الأمن الغذائي، واستقرار الأسعار، وحماية المنتجين المحليين، والتزامات التجارة العالمية. تنظم الهند التجارة في السلع الأساسية من خلال مجموعة من المعايير ومتطلبات الاستيراد والتعريفات الجمركية والتشريعات المحددة التي تهدف إلى ضمان توافر هذه السلع وجودتها.

(197) Inita Krivašonoka, "Regulations of Public Food Procurement: Opportunities and Challenges," Research for Rural Development; Latvia University of Agriculture: Jelgava, Latvia (2017): p.196.

(198) Luana FJ Swensson and Florence Tartanac, "Public Food Procurement for Sustainable Diets and Food Systems: The Role of the Regulatory Framework," Global Food Security 25 (2020): p.100366.

(199) Sonia Akter, "The Impact of Covid-19 Related 'Stay-at-Home'restrictions on Food Prices in Europe: Findings from a Preliminary Analysis," Food Security 12, no. 4 (2020): p.719.

(200) Ibid.

(201) Colleen Barry, "Food Prices Are Squeezing Europe.," The Associated Press, Accessed 12 January 2024 https://apnews.com/article/food-prices-europe-inflation-pasta-strike-386319f11769d4070d5fa34d02b000dd.

(202) Ibid.

(203) Ibid.

ففيما يخص الإطار التشريعي المنظم لتداول وتسعير السلع الأساسية، يخول قانون التجارة الخارجية (التنمية والتنظيم) لعام ١٩٩٢ الحكومة سلطة تنظيم الواردات والصادرات.[٢٠٤] كما يمنح قانون السلع الأساسية لعام ١٩٥٥ الحكومة سلطة التحكم في إنتاج وتوزيع وتسعير السلع الأساسية لمنع اكتنازها والتلاعب بالأسعار.[٢٠٥] كما يوجد قوانين ولوائح لسلامة الأغذية في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع. وأخيرًا، توجد قوانين المنافسة لمنع الممارسات الاحتكارية في السوق.[٢٠٦]

وعلى مستوى الإطار المؤسسي، تتولى وزارة التجارة والصناعة رسم السياسات التجارية، وتنظيم الواردات والصادرات، وإصدار التراخيص لبعض السلع.[٢٠٧] أما المديرية العامة للتجارة الخارجية، فهي المسئولة عن تنفيذ السياسات التجارية وتصدر تراخيص للواردات والصادرات.[٢٠٨] كما تضع وزارة الزراعة ورعاية المزارعين السياسات الزراعية، وتشجع الإنتاج المحلي، وتنظم الصناعات الغذائية.[٢٠٩] وتعمل مؤسسة الأغذية الهندية (FCI) كوكالة حكومية لشراء وتخزين وتوزيع الحبوب الغذائية لضمان الأمن الغذائي.[٢١٠] وتتولى هيئة سلامة ومعايير الأغذية في الهند (FSSAI) وضع معايير ولوائح سلامة الأغذية لجميع مراحل إنتاج الأغذية وتصنيعها وتوزيعها.[٢١١] وتقوم لجنة المنافسة الهندية (CCI) بتطبيق قوانين المنافسة لمنع الممارسات المناهضة للمنافسة في السوق.[٢١٢] ويختص قسم مراقبة الأسعار (PMD) في إدارة شئون المستهلك بمراقبة أسعار السلع الأساسية المختارة.[٢١٣] تشمل أنشطة القسم مراقبة أسعار التجزئة والجملة، والأسعار الفورية والمستقبلية للسلع الأساسية المختارة على أساس يومي. يتم الإبلاغ عن الأسعار يوميًا على الموقع الرسمي للقسم أيضًا، وهناك تداول محدود للنسخ المطبوعة لتقارير الأسعار لنشر المعلومات حول حالة الأسعار إلى صانعي السياسات على أساس يومي.[٢١٤] ويقوم قسم مراقبة الأسعار بتحليل حالة الأسعار ويقدم ملاحظات مسبقة لاتخاذ التدابير الوقائية للمساعدة في التدخلات السياسية في الوقت المناسب لمنع النقص غير المرغوب فيه في توافر السلع الأساسية. في حالة النقص في أي سلعة أساسية محددة وللإبقاء على سعر المنتج تحت السيطرة، يقوم قسم مراقبة الأسعار أيضًا بتنفيذ خطط

[204]Indian Institute of Foreign Trade, "Trade Policies & Institutions," (Indian Institute of Foreign Trade, 2012).

[205]Department of Consumer Affairs, "The Essential Commodities Act, 1955," Department of Consumer Affairs, Accessed 12 January 2024, https://consumeraffairs.nic.in/organisation-and-units/division/essential-commodity-regulation-and-enforcement-ecr-and-e/introduction.

[206]Hitendra Kumar Singh, "A Critical Analysis of Competition Law in India" (BBD University, 2021): p.49.

[207]Ministry of Commerce and Industry, "Department of Commerce," Ministry of Commerce and Industry, Accessed 12 January 2024, https://commerce.gov.in/about-us/department-of-commerce/department-setup-and-function/.

[208]Ibid.

[209]Ministry of Agriculture and Farmers Welfare, "Department of Agriculture," Ministry of Agricultre and Farmers Welfare, Accessed 12 January 2024, https://agriwelfare.gov.in/.

[210]Ullas Rao and Vincent Charles, "An Empirical Examination of the Efficiency of Commodity Markets in India," International Journal of Banking, Accounting and Finance 12, no. 1 (2021): p.2.

[211]Ministry of Food Processing Industries, "Food Safety and Standards Authority of India," Ministry of Food Processing Industries, Accessed 12 January 2024, https://foodprocessingindia.gov.in/information/details/regulatory-framework.

[212]Aditya Bhattacharjea, Oindrila De, and Geeta Gouri, "Competition Law and Competition Policy in India: How the Competition Commission Has Dealt with Anticompetitive Restraints by Government Entities," Review of Industrial Organization 54 (2019): p.223.

[213]Department of Consumer Affairs, "Price Monitoring Division," Department of Consumer Affairs, Accessed 12 January 2024, https://consumeraffairs.nic.in/price-monitoring-cell/price-monitoring-cell.

[214]Ibid.

تدخل السوق الخاصة بالسلع لتجنب أي مشكلات للمستهلكين.[٢١٥]

وعلى مستوى السياسات، تستخدم الهند التعريفات الجمركية والحصص والحد الأدنى لأسعار الواردات للسيطرة على تدفق بعض السلع الأساسية، وتحقيق التوازن بين العرض المحلي والطلب وحماية المنتجين المحليين.[٢١٦] وتحد الهند من تداول العقود الآجلة للسلع الأساسية في الأساسيات الزراعية مثل زيت الصويا والبطاطس والحمص لتنظيم المضاربة. كما تضمن الحكومة الحد الأدنى لأسعار السلع الزراعية الرئيسية مثل القمح والأرز، مما يحفز المزارعين على الإنتاج وتوفير أمن الدخل.[٢١٧] وتتبنى الحكومة الهندية نظام التوزيع العام (PDS)، حيث توفر الحكومة الحبوب الغذائية المدعومة للسكان ذوي الدخل المنخفض من خلال شبكة واسعة من متاجر حصص الإعاشة.[٢١٨] وتدعم الهند تكاليف الأساسيات مثل غاز الطهي المنزلي المسال والكيروسين والكهرباء والأسمدة للمستهلكين. وفي بعض الأحيان، تتدخل الحكومة في الأسواق من خلال عمليات البيع في السوق المفتوحة (OMSs) لإدارة الأسعار والحفاظ على مخزون احتياطي من السلع الأساسية. وتفرض الحكومة حدود المخزون على السلع الأساسية لمنع حجب تلك السلع والمضاربة على نطاق واسع.[٢١٩]

وبالترتيب على ما سبق، تنظم الهند التجارة في السلع الأساسية من خلال إطار منظم يتضمن المعايير ومتطلبات الاستيراد والتعريفات الجمركية والتشريعات مثل قانون السلع الأساسية. تم تصميم هذا الإطار لحماية الصناعات المحلية، وضمان جودة المنتجات وسلامتها، والحفاظ على توافر السلع الأساسية بأسعار معقولة.

يوضح جدول رقم (٦) ملخص للنماذج الدولية في تنظيم تجارة السلع الأساسية وفرص تطبيقها في مصر.

(215) Ibid.

(216) Digvijay S Negi et al., Market Access, Price Policy and Diversification in Indian Agriculture (Indira Gandhi Institute of Development Research Mumbai, India, 2020): p.27.

(217) Ibid.

(218) R Santhana Krishnan et al., "Iot Based Smart Rationing System" (paper presented at the 2021 third international conference on intelligent communication technologies and virtual mobile networks (ICICV), 2021): p.302.

(219) Raushan Kumar, "Price Discovery in Some Primary Commodity Markets in India," *Economics Bulletin* 37, no. 3 (2017): p.2.

جدول رقم ٦ ملخص للنماذج الدولية في تنظيم تجارة السلع الأساسية وفرص تطبيقها في مصر

الدولة	الآليات المتبعة (سياسات/مؤسسات)	إمكانية التطبيق في مصر
		منطقة الخليج
السعودية	نظام الرصد الإلكتروني لأسعار السلع والمنتجات	فرص التطبيق في مصر ● يمكن تطبيق هذا النظام على أكثر من مرحلة: ○ المرحلة الأولى: وتتضمن أسعار السلع التموينية الأساسية مثل منتجات الألبان، الدجاج، اللحوم، الأرز، الشاي، الدقيق، والزيوت، إلخ. ○ المرحلة الثانية: تشمل المخزون والمستودعات في السوق المحلية.
الإمارات	نظام لمراقبة الأسعار إلكترونياً/شعبة مراقبة الأسعار في الأسواق	● يقوم فريق لرصد الاسعار من قبل وزارة التموين والتجارة الداخلية بجولات يومية على منافذ البيع في جميع مناطق الجمهورية للتحقق من وفرة السلع التموينية الأساسية بشكل كافٍ، والتحقق من جودتها، وضمان استقرار أسعارها. ● رصد أسعار السلع والمنتجات ميدانيا من قبل مراقبي الوزارة عن طريق خدمة المسح الإلكتروني للأسعار. ● يتم تزويد كل مراقب بنظام المسح الإلكتروني، وبمجرد إدخال السجل التجاري للمحل تظهر كل السلع التي لدى المحل، فيضيف المراقب السلعة والسعر الموضح عليها، فيرسل تقرير فوري بالمسح إلى الوزارة. ● من الممكن العمل على تطوير تطبيق الكتروني لمراقبة حركة الاسعار وقياس حجم المخزون الاستراتيجي للسلع المتاح في الدولة بحيث يشمل ربطًا مباشرًا مع منافذ البيع، ومصلحة الجمارك المصرية، ووزارة التموين والتجارة الداخلية. • تحديات التطبيق في مصر ● يتطلب أي نظام إلكتروني للرقابة على أسعار السلع الأساسية ضرورة الاستثمار في البحث والتطوير لضمان فعالية هذا النظام. ● ارتفاع التكاليف المالية.
		الاتحاد الأوروبي
المجر	تحديد الأسعار	فرص التطبيق في مصر
كرواتيا	تحديد الأسعار	● تحديد الحد الأدنى لأسعار السلع الأساسية يسهم في منع انخفاض الأسعار عن حدود معينة مما يضر بقطاع الأعمال.
النمسا	تحديد الأسعار	● تحديد الحد الأقصى للأسعار لحماية المستهلكين خصوصًا خلال فترات التضخم أو في حالات الاحتكار. • تحديات التطبيق في مصر ● قد تظهر مشكلات متزايدة في حالة تحديد الحكومة لحدود عليا غير معقولة للأسعار، مما يؤدي إلى فشل الشركات ● من الصعب التحكم في الحدود القصوى للسعر في الأسواق غير الرسمية. ● تضع الشركات حدودًا عليا، مثل تحديد سعر إعادة البيع. في هذا السياق، يتوافق المُصنع مع الموزعين على تسعير المنتج بأسعار محددة (تحديد سعر إعادة البيع)، وهذا يكون عند الحد الأقصى للسعر.
اليونان	تحديد هوامش ربح تجار التجزئة	فرص التطبيق في مصر ● من الممكن ان تقوم وزارة التموين والتجارة الداخلية بضبط هوامش الربح عند التوزيع للسلع الغذائية الاساسية التي تشهد ارتفاعا ملحوظا في الاسعار. • تحديات التطبيق في مصر • أي تحديد لهوامش الربح قد يؤدي لظهور أسواق موازية.
فرنسا	سلة مكافحة التضخم	آلية التطبيق
بلجيكا	سلة مكافحة التضخم/منظمة حماية المستهلك	● عقد اتفاق مع تجار المواد الغذائية على البيع بأقل الأسعار لمنتجات يتُرك لهم اختيارها لمدة محددة. ● إنشاء سلة البقالة المضادة للتضخم لدعم ذوي الدخل المنخفض. ● اعتماد إجراءات لدعم تجار التجزئة وأصحاب ومشغلي مراكز التسوق لتشجيعهم على تقديم عدد كبير من السلع والمواد الاستهلاكية منخفضة التكلفة للمستهلكين.
إسبانيا	تخفيض ضريبة القيمة المضافة على الغذاء	ينص قانون الضريبة على القيمة المضافة في مصر على استثناء السلع الأساسية التي تلامس احتياجات المواطنين من الضريبة، ويشمل ذلك المنتجات الزراعية كالبذور والتقاوي والشتلات والخضروات والفواكه المحلية الإنتاج، بالإضافة إلى منتجات المطاحن باستثناء الدقيق الفاخر والمخمر المستورد من الخارج".
		آسيا
الهند	الرقابة على أسعار الجملة والتجزئة/ قسم مراقبة الأسعار	انظر تقييم تجربة السعودية والإمارات

المصدر: **من إعداد الباحث**

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تقييم فعالية آليات مراقبة الأسعار وتنظيم تداول السلع الأساسية في الحد من احتكار

تلك السلع في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية في مصر وفي ضوء النماذج الدولية المطبقة في هذا الصدد. وففي ضوء تحليل الإطار التنظيمي لتداول وتسعير السلع الأساسية في مصر وتقييم فعاليته، وبدراسة مجموعة مختارة من النماذج الدولية في هذا الصدد وفرص تطبيقها في مصر، انتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

أولًا: سنت مصر قوانين ولوائح مختلفة على مر السنين لتنظيم تداول وتسعير السلع الأساسية. تسمح هذه القوانين للحكومة بالتدخل في آليات التوريد لبعض السلع عند حدوث نقص أو تقلبات في الأسعار. يتضمن ذلك تحديد ضوابط الأسعار والحصص والتقنين وما إلى ذلك. ويهدف هذا الإطار التشريعي إلى ضمان توافر السلع الأساسية بشكل كافٍ وبأسعار معقولة. وهذا يساعد في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومنع الاضطرابات. تضمنت بعض القوانين مثل قانون التموين وقانون حماية المنافسة وقانون حماية المستهلك عقوبات منها فرض غرامات، وفقدان تراخيص التجارة، ومصادرة البضائع، وحتى السجن في بعض الحالات.

ثانيًا: يتشكل الإطار المؤسسي لتنظيم تداول السلع الأساسية في مصر من خلال مجموعة من الوزارات الحكومية والهيئات التنظيمية والجهات الرقابية. ويهدف هذا الإطار إلى توفير السلع الأساسية للمواطنين بأسعار معقولة وحماية المستهلك من أي ممارسات احتكارية في ظل تقلبات الأسعار التي يشهدها الاقتصاد المصري.

ثالثًا: إن نهج سياسات الحكومة المصرية في التعامل مع أزمة السلع الأساسية ينطوي على مزيج من تنويع مصادر الاستيراد، وزيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي، وتنفيذ السياسات المالية، والتعاون مع المنظمات الدولية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. ومع ذلك، فإن هذه التدابير لم تحل الأزمة بشكل كامل، ولا تزال البلاد تواجه تحديات كبيرة في ضمان توافر السلع الأساسية والقدرة على تحمل تكاليفها. فعلى سبيل المثال، يؤدي الحفاظ على الدعم وبناء الاحتياطيات الاستراتيجية إلى فرض ضغوط على المالية العامة للحكومة. ولا يزال تحقيق التوازن بين المسئولية المالية والرعاية الاجتماعية يشكل تحديًا كبيرًا للحكومة المصرية. كما أن اعتماد مصر على السلع المستوردة يجعلها عرضة لتقلبات العملة. ويترجم ضعف الجنيه المصري إلى ارتفاع تكاليف الاستيراد وارتفاع في الأسعار بالنسبة للمستهلكين.

رابعًا: يمكن أن يؤدي تعزيز الإنتاج الزراعي المحلي إلى تقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق استقرار الأسعار. ومع ذلك، فإن زيادة الإنتاجية الزراعية تتطلب استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والتكنولوجيا.

خامسًا: تعتمد فعالية التدابير الحكومية على تنفيذها على المدى الطويل، والتكيف مع الظروف المتغيرة، واستمرار الجهود لمعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية الأساسية التي تساهم في الأزمة. كما تتأثر فعالية آليات مراقبة الأسعار في مصر إلى حد كبير بحالة عدم اليقين التي تشهدها الأسواق المصرية نتيجة لتدهور الوضع الاقتصادي وعدم استقرار سعر صرف العملة المحلية.

سادسًا: بدراسة تجارب الدول المختلفة في الرقابة على أسعار السلع الأساسية، تبين وجود تنوع كبير في الآليات التي تطبقها تلك الدول لضبط الأسواق ولإحكام السيطرة على أسعار السلع الأساسية. في ظل الأزمة الموجودة على الساحة العالمية، تدخلت الدول من خلال تشريعاتها ومؤسساتها ذات الصلة بمجموعة من الآليات لضبط أسواق السلع الأساسية. والجدير بالذكر أن تلك الآليات متنوعة، فقد شملت توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي لتفعيل الرقابة على أسعار السلع الأساسية وتوافرها، بل ووصل الأمر في بعض الدول التي

تتصف بالرأسمالية واقتصاد السوق بتدخل الحكومات من خلال التسعير الجبري لتلك السلع.

وفي ضوء النتائج السابقة، انتهت هذه الدراسة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات لصانعي القرار من أجل تحقيق رقابة أكثر فعالية على أسعار السلع والمحاصيل الأساسية في ظل الأزمة الاقتصادية الحالية، أهمها:

أولًا: ضرورة قيام وزارة التموين والتجارة الداخلية بتبني وتصميم تطبيق إلكتروني يعمل كدليل لأسعار السلع الأساسية والذي يُمكن المستهلك من متابعة أسعار السلع الأساسية وأماكن توافرها وتقديم الشكاوى في حالة وجود أية مخالفات على غرار التجارب المقارنة.

ثانيًا: ضرورة استعانة وزارة التموين والتجارة الداخلية بشباب الخدمة العامة حسن السمعة تعمل بعقود سنوية ويتم إعدادهم وتدريبهم أو بطلب متطوعين من الشباب لتدريبهم بأجر رمزي مقابل العمل المؤقت في حملات التفتيش التموينية.

ثالثًا: ضرورة أن تتابع الأجهزة الرقابية عن كثب أي زيادات كبيرة وسريعة في الأسعار. وعلى المدى القصير، قد يشمل ذلك إجراءات لتحديد مكان وزمان ارتفاع الأسعار في سلاسل التوريد، وكذلك استخدام التدابير المؤقتة أو التحذيرات لوقف المخالفات، أو حتى لمنع حدوثه.

رابعًا: إنشاء منافذ ميدانية منتشرة للأجهزة الرقابية في الشوارع مثل جهاز حماية المستهلك، مع تجديد وسائل الأجهزة الرقابية في ظل ثقافة الإنترنت المنتشرة بحيث يسهل على المواطن التوجه إلى تلك الأجهزة لطلب خدمة معينة أو تقديم شكوى، أو طلب ضبط الأسعار

خامسًا: ضرورة قيام وزارة التموين والتجارة الداخلية بالرقابة على المخابز البلدية التي تقوم بإنتاج الرغيف المدعم ويكون ذلك بتغيير ماكينات صرف الخبز التي تستخدمها المخابز البلدية ليتم استبدلها بماكينات صرف حديثة يكون ملحق بها ميزان حساس لا تسمح الماكينة بصرف الخبز من البطاقة التموينية إلا عندما يتطابق أعداد الأرغفة مع الاوزان القانونية لها. وعليه، يتم المطابقة بين مدخلات ومخرجات النظام دون الاستعانة بعنصر بشري في الرقابة. وكذلك الأمر بالنسبة للمطاحن والصوامع ومنظومة السلع التموينية.

سادسًا: ضرورة التنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية ووزارة الزراعة مع الجمعيات الزراعية لتفعيل نظام الدورة الزراعية مع فرض عقوبات رادعة على المزارعين الذين يقومون بحجب المحاصيل عن السوق.

سابعًا: ضرورة تفعيل الهيئة العامة للسلع التموينية لمنظومة الزراعة التعاقدية بالنسبة للمحاصيل الزراعية الاستراتيجية (القمح، الذرة الشامية، فول الصويا، ودوار الشمس) بالإضافة إلى محصولي قصب السكر وبنجر السكر المطبق عليهم الزراعة التعاقدية حاليًا من خلال الإعلان عن أسعار ضمان وفى وقت مبكر قبل الزراعة بما يحفز المزارع للتوسع في زراعة هذه المحاصيل، علمًا بأن هذه اسعار ضمان تلتزم بها الدولة، حتى لو انخفضت الأسعار العالمية. في حالة ارتفاع الأسعار العالمية، سيكون شراء السلع بأسعار البورصة في وقت البيع طالما اقتضت مصلحة المزارع ذلك.